الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــــث العلـــــمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

دور القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر
دارسة قياسية خلال الفترة 1985-2017

أعداد الطلبة:

* جميلة شيخة
* سماح حميدي
* نور الإيمان حمايتي

تحت إشراف الدكتور:

* مسعودي زكرياء

الأستاذ المساعد :

* خليفة عزي

لجنة المناقشة

حنان بقاط	أستاذ محاضر ب	بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئيسا
زكرياء مسعودي	أستاذ محاضر أ	بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
عادل زغدي	أستاذ مساعد أ	بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	عضو مناقشا

الموسم الجامعي: 2018 - 2019

شكر و عرفان

قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله" حديث صحيح

أولا نحمد الله ونشكره على منحنا القدرة لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير للأستاذ المشرف

"مسعودي زكرياء"

الذي لم يبخل علي بأي معلومة وكان حافزا لإتمام هذا العمل

كما لا ننسى فضل الأستاذ "عزي خليفة"

الذي قدم لنا يد المساعدة

إهداء:

اهدي خلاصة عملي وثمرة جهدي

إلى التي راني قلبها قبل عينيها وحضنتني أحشاؤها قبل

يدها، إلى ينبوع العطاء، إلى التي غرست في حب

العلم والطموح والهمة العالية ولولاها ما

وصلت

لهذا أمي الحبيبة الغالية حفظها الله.

إلى من اظهرن لي ما هو أجمل من الحياة،

نبع الحب والمرح أخواتي نور الوئام،

شروق،أمل، أنوار أدمهن الله.

إلى كل من ساندني ووقف بجانبي.

إلى كل من قال "لا"

فكان سببا في تحفيزي.

سماح حميدي

إهداء :

قال تعالى: وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسان

إلى النرجسية التي علمتني أن الحياة كفاح ونجاح

إلى التي أعطتني الكثير و لم تطلب سوى سعادتي ونجاحي

إلى التي رآني قلبها، قبل أن تراني عيناها

قرة عيناي أمي الغالية

إلى من بنى لي جسر العلى وعلمني المبادئ والأخلاق

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار

قدوتي أبي الغالي

إلى سندي وحافزي في الحياة أخوتي سليم

والسعيد و نصر الدين

إلى الورود التي ترعرعت بينهما وتقاسمت معهما

عبق عطرها شقيقاتي عواطف،فاطمية

،نجاح ، رحمه ،شروق،أحلام وزوجها

رضا ،هدى وزوجها يحي

إلى من يبتسم البيت

بوجودهم ،براعم البيت أدام وإسحاق

إلى التي عجز لساني ووجداني عن شكرهما أخواتي ورفيقات العمر "سماح و نور إيمان"

إلى التي لم تبخل علي بنصائحها و إرشاداتها صديقتي العزيزة

"صبرينة خشانة "

إلى كل من نساه قلمي و لم ينساه قلبي

جميلة شيخة

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا و لم نكن لنصل أليه لولا فضـــل الله علينا أما بعد

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين اللذان سهر وتعبا على تعليمي.

إلى جنتي في الأرض أمي الغالية أطال الله في عمرها

والى نبض قلبي أبي الغالي رعاه الله ليا سند بعد الله

إلى سندي في الحياة أخواتي :

سفيان ، محمد ،أيوب ، عمار ، علاء الدين .

والى توائم روحي شقيقاتي :

فاطمة الزهراء ، أسماء .

والى كل الأقارب والأحباب والأصدقاء ومن دون استثناء كل باسمه والى أساتذتي الكـــرام وكل رفقاء الدراسة .

في الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصـــين المقبلين على التخرج .

نور الإيمان

الملخص

يشهد القطاع الخاص الجزائري اهتماما بالغا في الأهمية على الصعيد السياسة الاقتصادية في الجزائر ، مـــرده في ذلك إعطاء دفعة لمساهمة الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو والحد من البطالـــة وفتح مناصب عمل ،كما أن للقطاع الخاص القدرة على خلق الشغل ب 7مرات مقارنة بالقطاع العام ، لـــذلك يجب أن يعتمد على هذا القطاع كركيزة أساسية لتشغيل في الجزائر من خلال وضع سياسات أكثر فعالية تهيئ له الظروف والمناخ الملائم لدفعه نحو ذلك .كما تبين لنا هذه الدراسة إن القطاع الخاص لم يستطيع إن يرقى إلى دور ريادي في التشغيل بالجزائر كغيره من الدول النامية والمتقدمة ،وذلك مرده عدم فعالية سياسات التشغيل ، وهـــذا ما بين الخلل الهيكلي في بنية الاقتصاد الوطني من خلال اعتماده المفرط على الاستثمار العـــام والـــذي لا يخلـــق مناصب عمل دائمة ومنتجة للثروة ، وهو الممول عن طريق موارد المالية غير متجددة من ريع المحروقات.

الدراسة تهدف إلى قياس مدى مساهمة القطاع الخاص في سياسة التشغيل بالجزائر خلال الفتـــرة 1985-2017، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات الدراسة ، و لتحقيق هذه الأهداف تم اســـتخدام بيانـــات لسلاسل الزمنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الخاص في سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفتـــرة المدروسة كانت ضعيفة .

الكلمات المفتاحية : القطاع الخاص ،التشغيل ، البطالة ، الاستثمار ...الخ .

Résumé

Le secteur privé algérien accorde une grande attention à la politique économique algérienne en raison de sa contribution active à la revitalisation de la vie économique, augmentant ainsi le taux de croissance, réduisant le chômage et ouvrant des emplois.Le secteur privé a la capacité de créer des emplois 7 fois Dans le secteur public, ce secteur doit être considéré comme une pierre angulaire de l'emploi en Algérie par la mise en place de politiques plus efficaces, créant des conditions et un climat favorables, ce qui montre également que le secteur privé ne pourrait jouer un rôle moteur en Algérie, Pays en voie de développement Cela est dû au déséquilibre structurel de la structure de l'économie nationale due à sa dépendance excessive à l'égard des investissements publics, qui ne créent pas d'emplois de richesse permanents et productifs, financés par des sources de carburant non renouvelables.

L’étude a pour objectif de mesurer la contribution du secteur privé à la politique de l’emploi en Algérie de 1985 à 2017 en analysant les relations entre les variables étudiées, à partir de données chronologiques, qui ont permis de déterminer la contribution du secteur privé à la politique de l’emploi en Algérie. Pendant la période étudiée était faible.

Mots-clés: secteur privé, emploi, chômage, investissement, etc

مقدمة

مقـدمة:

يعد القطاع الخاص من الركائز الأساسية في قيام النشاط الاقتصادي، انطلاقا مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطر، والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة، والتأثير ايجابيا على عملية النمو الاقتصادي والحد من البطالة بتوفير مناصب عمل، إذا انه ورغم ما شهده الفكر الاقتصادي من جدل كبير حول تعاظم هذا القطاع في النشاط الاقتصادي مع تزايد مكانة وأهمية القطاع العام، فانه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد منه أو التقليص من تأثيره في الفعاليات النشاط الاقتصادي .

وعلى هذا الأساس فان صانعي السياسات الاقتصادية وما يربط بها من تشريعات وإحكام قانونية يستهدفون بشكل رئيسي ودائم تحقيق أفضل القرارات، ووضع انسب الإجراءات التي تسمح بتطور أداء القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وما ينجم عنه من اثأر اجتماعية ايجابية على معدلات النمو، حجم العمالة ومستوى الدخل خصوصا انه وفي ظل تعدد العراقيل التي تواجه نمو القطاع الخاص من جهة والإخفاقات التي تميز نشاطه من جهة أخرى، فان قدرة القطاع الخاص على التطور والفعالية والاستمرارية، تتطلب وضع إستراتيجية متكاملة ومتناسقة مع كافة الجوانب والقطاعات التي شانها تفعيل دوره نحو سياسة التشغيل هادفة تخدم التنمية البشرية في الجزائر .

ولعل البداية المحتشمة للقطاع الخاص الجزائري في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال فترت الثمانينات والتسعينات،كانت من بين الأسباب التي عرقلت نشاطه وجعلته يتميز سطحية نشاطاته وضعف الإنتاج وقلة جودته، بالإضافة إلى ضعف العلاقات الإنسانية والإحكام المسبقة اتجاهه على انه فضاء للاستغلال على أساس انه ساد الاعتقاد في السابق لدى المواطن والعامل الجزائري على حد سواء إن القطاع الخاص يوكلك حقك، يستغلك ولا يمكنك حقك ،هذه الذهنية ساهمت في تفور المواطن الجزائري من العمل لدى القطاع الخاص .

أما في مجال التشغيل فإن هناك اتجاه للاقتصاد الوطني إلى زيادة الوزن النسبي للقطاع الخاص في عملية التشغيل، وهو ما تعكسه توجهات السياسات الاقتصادية في معظم الدول ،من خلال الاعتماد على الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به هذا القطاع في هذا المجال. حيث أوضحت معظم الدراسات في هذا الإطار أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك، وهو ما يعنى وجوب وجود رؤية واضحة تبنى عليها خطة إستراتيجية وبرنامج عمل يعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين الأقطاب المؤثرة وهى الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني .

ومن اجل كل هذا قمنا بتسليط الضوء على حالة الجزائر من خلال دراسة قياسية لمعرفة دور الذي يساهم فيه القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل .

فإمام هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية و الاجتماعية المعاشة التي تعكس في جانب منها في قضية التشغيل، وكذا إمام واقع القطاع الخاص الجزائري .

الإشكالية: وبناءا ما سبق تبرز الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي :

ما هو دور القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر خلال الفترة 1985-2017 ؟

يندرج في ظل التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية موضحة ومساعدة على البحث في الموضوع هذا الدراسة البحثية يمكن إن نوردها في الأتي :

- هل تطور القطاع الخاص في الجزائر يعكس حقيقته في التحفيزات والإصلاحات التي أثبتت ذلك من اجل توطيته؟
- هل هيكل التشغيل في الجزائر يعكس متطلبات سوق العمل ؟
- هل ساهمت أجهزة التشغيل التي اتبعتها الدولة لمعالجة وتفعيل سياسة التشغيل ؟
- هل يمكن قياس اثر القطاع الخاص على التشغيل بالجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء العرض السابق ومن اجل تمييز الإشكالية، ومحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية بهدف طرحها للمناقشة واختبار صحتها والتي يمكن تلخيصها في :

- يعتبر ضعف المناخ الاستثماري اكبر عائق يقف أمام تطور القطاع الخاص في الجزائر.
- هيكل التشغيل يعاني من اختلالات وهذا لا يترفق مع متطلبات سوق العمل .
- ساهمت الأجهزة التي وظفتها الدولة في تدعيم سياسة التشغيل لكنها تبقى دون المتوقع .
- يمكن قياس اثر القطاع الخاص على التشغيل بالجزائر ببناء نموذج يعكس ذلك .

أهمية الدراسة:

التشغيل في الجزائر يعاني من عدة اختلالات ويعاني من زيادة معدلات البطالة و أصبح القطاع العام لا يستطيع تحمل مسؤولية تخفيض معدلاته وخاصة لدى التعليم العالي وبتالي وجد القطاع الخاص لكي يساند القطاع العام ويحمل مسؤولية تخفيض معدلات البطالة، ومنه تكمن أهمية هذه الدراسة لإبراز دور القطاع الخاص وتحمله مسؤولية لترقية سياسة التشغيل .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور القطاع الخاص وتقييمها من خلال سياسة التشغيل المطبقة في الجزائر وذلك خلال الفترة 1985-2017كما أن لهذه الدراسة أهداف فرعية أخرى منها:

- محاولة تشخيص العلاقة بين القطاع الخاص وسياسة التشغيل بالجزائر.
- التعرف على القطاع الخاص توضيح الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وتوضيح دوره في التشغيل .
- إبراز السياسات الداعمة لدور القطاع الخاص من خلال توضيح أهمية تهيئة المناخ إمام هذا القطاع ليلعب دوره في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، ونسعى كذلك من خلال هذه الدراسة التركيز على المؤسسات الداعمة لدور القطاع الخاص في عملية التشغيل .

الدراسات السابقة:

حسب بحثنا لم نجد هناك دراسات تخصصت بشكل أساسي في موضوع مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر لكن هناك عديد الدراسات التي تطرقت للسياسة الاستثمارية و التشغيل في الجزائر، و من أ هما نذكر :

1- أطروحة ل: **عيسى آبت عيسى** حول سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر "انعكاسات اقتصادية واجتماعية"، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم . الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010؛ والتي تناولت إشكالية مدل مساهمة سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر في ظل التوجه الاشتَّراكي على انتشار البطالة لاحقا، خاصة بدايات الإصلاح الاقتصادي ؟ ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها:

- سياسة التشغيل المعتمدة خلال فتَّرة الاستعمار تركت فراغا بعد الاستقلال؛
- فشل سياسة التشغيل المتبناة في ظل التوجه الاشتَّراكي؛
- تفاقم ظاهرة البطالة في ظل الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر بعد الانفتاح الاقتصادي.

2- أطروحة ل: **قصاب سعدية** حول اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 2004/1990، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ، 2006/2005، والتي تناولت إشكالية ما هي السياسات التي يمكن تصميمها لمواجهة اختلالات سوق العمل ؟ ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها :

- عدم ملائمة نظام الأجور للوضع الراهن ومن بين أسباب ذلك هو إدخال الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى تراجعه بسبب المرونة الشديدة في التعديل نظام الأجور .

3- دراسة ل: **طالب عوض** حول اثر التطور النقدي على النشاط الاقتصادي في الاردان ،بحث مجلة العلوم الإدارية سنة 2012 ، تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء اثر التطور النقدي على النشاط الاقتصادي للسببية لتحديد اتجاه العلاقات السببيه بين المتغيرات التطور .

4- أطروحة ل: **رباط كريمه** حول اثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي – دراسة حال الجزائر –أطروحة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بو علي ، 2010 ، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاس الائتمان الممنوح للقطاع الخاص باعتباره مؤشرا عن التنمية المالية على التنبؤ الاقتصادي في الجزائر .

5- أطروحة ل: **ضيف احمد** حول انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 2004/1994 ، أطروحة الماجستير، تدرس العلاقة التي تربط سياسة الإنفاق العام بكل من النمو الاقتصادي وسوق العمل من خلال تأكيد الفرضيات التي قامت عليها دراسته والتي تدور حول فكرة إن توسع الدولة في الإنفاق العام لا يكون إلا بناء على ما تمتلكه من موارد مالية .

هناك اختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة حيث بعض الدراسات ركزت على موضوع التشغيل لوحده، و أخرى ركزت على القطاع الخاص لوحدة أما هذه الدراسة فهي تزاوج وتحاول تقدير اثر القطاع الخاص على سياسة التشغيل .

حدود الدراسة:

- تمثل الإطار ألزماني لهذه الدراسة في تحليل تطور سياسة التشغيل في الجزائر حسب المراحل التي مر بها منذ الاستقلال بشكل عام ، لكن تم التركيز في الدراسة القياسية على مرحلتي هامتين هما مرحلة الإصلاحات و المرحلة التي بعدها و ذلك لإبراز دور القطاع الخاص في التشغيل خلال الفترة 1985- 2017.

- ما الإطار المكاني فهو دراسة العلاقة بين متغيرين أساسيا هما القطاع الخاص و التشغيل في الجزائر .

المنهج المتبع:

من اجل دراسة إشكالية الموضوع، وتحليل أبعاده وجوانبه، والإجابة على تساؤلات الإشكالية واثبات صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والجانب التطبيقي، لإبراز أهم المفاهيم والأدوات والمقاربات المرتبطة بالموضوع والإلمام بها، كما تم استخدام منهج دراسية قياسية لتحليل علاقة القطاع الخاص بتفعيل سياسة التشغيل .

هيكل الدراسة:

سعيا للإجابة على الأسئلة المطروحة فإن نقطة البداية في هذه الدراسة هي توضيح الإطار النظري للقطاع الخاص، والتشغيل :

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص وسياسة التشغيل و يضم هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص ومتطلبات نجاحها.

إما المبحث الثاني: تطور مسار الخوصصة في الجزائر .

والمبحث الثالث: الإطار النظري لسياسية التشغيل وتطورها في الجزائر.

الفصل الثاني: القطاع الخاص وتأثيرها في تفعيل سياسة التشغيل خلال الفترة 1985-2017 وتركزنا على مبحثين:

المبحث الأول: تطور التشغيل ودور أجهزة دعم القطاع الخاص في ترقيته بالجزائر.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات خاصة ما تعلق بجمع المعطيات وتباينها حسب مصدرها كتقارير الهيئات العالمية، وتقارير و إحصائيات الهيئات كالديوان الوطني للإحصاء والهيئات المشرفة على التشغيل، هذا من جهة ومن جهة أخرى وجدنا ندرة في إحصائيات القطاع الخاص التي توقفت في سنة 2015 فيما يخص تحليل العلاقة بين القطاع الخاص والتشغيل بشكل عام القطاع الخاص والتشغيل بشكل خاص .

الفصل الأول
الإطار النظري للقطاع الخاص وسياسة التشغيل

تمهيد :

يشهد القطاع الخاص اهتماما بالغا في الأهمية على صعيد السياسة الاقتصادية، مرده في ذلك أعطاء دفعة قوية لمساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو والحد من البطالة و فتح مناصب عمل .

واقع القطاع الخاص، في سياق سياسة التشغيل والتنمية ببلادنا، وعلى اعتبار تناول القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة من حيث مخرجاته الاقتصادية و الاجتماعية، و استراتيجياته التنظيمية و التنموية التي تحقق له الاستمرارية و الفعالية و التطوير، لتحقيق تنمية بشرية يستفيد منها أفراد المجتمع ككل .

سنحاول في هذا الفصل أن نعطي نظرة أولية حول مفاهيم الدراسة وذلك ليكون مدخلا لدراسة الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفهوم القطاع الخاص ومتطلبات نجاحه.

المبحث الثاني: تطور مسار الخوصصة في الجزائر خلال الفترة 1995-2003.

المبحث الثالث : مفهوم سياسة التشغيل وتطورها في الجزائر .

المبحث الأول: مفهوم القطاع الخاص ومتطلبات نجاحه .

إن دراسة القطاع الخاص في الجزائر تفرض علينا قبل كل شيء تعريف القطاع الخاص ودراسة دراسة الأصل الاجتماعي و المهني للقطاع الخاص، لأنها تمكننا من معرفة مدى تجاوبهم و قابليتهم لتحويل نشاطاتهم الاقتصادية من نشاط الأخر بصفة عامة، و إلى النشاطات المنتجة و المساهمة في التشغيل لهذا سوف يتم تقسيم المبحث كما يلي:

المطلب الأول: ماهية القطاع الخاص .

القطاع الخاص قسم من لاقتصاد العالمي تعود جذوره إلى الأنظمة الرأسمالية في دول العالم المتقدم إلا أنه كنظام اقتصادي معتمد يعد ظهوره متأخرا نسبيا نتيجة ارتباطه بالظروف السياسية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب :

أولا– مفهوم القطاع الخاص :لقد اختلف الآراء حول تحديد تعريف القطاع الخاص، إذ غالبا ما تستخدم اصطلاحات عديدة مرتبطة بمفهوم القطاع الخاص كالملكية الخاصة و النشاط الخاص ،ومن هناء ظهرت تعاريف متباينة ومختلفة تعكس الاختلافات الفكرية والأيدلوجية .

يعرف بأنه: ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية، ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية. ويمكن تعريفه أيضا على أنه : القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه، ويسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.[1]

كما يعرف القطاع الخاص: يعتمد القطاع الخاص في تسييره على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، ومن اجل تحقيق المنافسة الحرة يفضل ويفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.[2]

المقصود بالقطاع الخاص هو: تحقيق الربح المشروع ، وان قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام.[3]

---

[1] – رشيد زرواتي: **القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر التطور و الطموح فالتحديات ،مهدي عوارم ،مجلة علوم الإنسان والمجتمع** ، العدد 22، مارس 2017، ص 10

[2] – ليث عبد الله القهيوي: **بلال محمود الوادي: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان– الاردان الطبعة الأول 2012– 1433هـ ، ص 35

[3] – علية عبد الباسط عبد الصمد : **اثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر2000–2010**، رسالة ماجستير ، 2011/2010 ، ص71

القطاع الخاص هو المنظم للنشاط الاقتصادي، حيث أن الملكية الخاصة هي عامل مهم وأن الأسواق المنافسة هي محرك الإنتاج . وعلى هذا الأساس فإنه يتضمن مختلف الشركات الخاصة والمؤسسات الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.[1]

وعموما فان المفهوم العام الذي ساد الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن كان يقصد بالقطاع الخاص قطاع الإعمال الذي يملكه الإفراد، في حين يقصد بالقطاع العام قطاع الإعمال الذي تملكه الدولة، كما هو واضح فان معيار الملكية كان هو السائد للتفريق بين القطاعين. أما ظهور عملية التحول من القطاع العام للقطاع الخاص وبالتحديد منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، فان معيار الملكية للتفريق بينهما لم يعد المعيار الوحيد، إذ أصبح معيار الإدارة محل اهتمام الكثير لما يرمي إليه من أهمية في ظل تطبيق سياسات الخوصصة كما انه يمكن تقسيم قطاع الأعمال الخاص إلى نوعين،منظم وغير منظم .

1- قطاع الأعمال غير المنظم: وهو عبارة عن كل المؤسسات الصغيرة التي تنتمي ملكيتها إلى الخواص وتتميز هذه الوحدات بصغر حجمها ونشاطها وتتركز أصلا في المجال التجاري خاصة ف تجارة التجزئة او في مجال الصناعات التقليدية والحرفية وانحصارها على المجال الأسري فقط.

وتعتمد هذه المؤسسات في تكزين مدخراتها على وسائل تقليدية وهدفها الأساسي تحسين المستوى المعيشي الأفراد وتكاد تكون مدخراتها معدومة ،وفي الغالب لا تمسك في عملها وتعاملها حسابات نظامية .

2- قطاع الأعمال المنظم: يتمثل في المؤسسات الكبيرة، وتتوقف إرباح هذا القطاع على حجمه في الاقتصاد الوطني وعلى تكاليف منتجاته وسياسة الأسعار، إلى جانب تكوين الاحتياطي وكذلك إرباح الأسهم الخاصة به.

و الفائض المتولد من هذا الجزء من القطاع الخاص يوجد من طرف الطبقة الرأسمالية المالكة له إلى المجالات المربحة والتي تهدف إلى تحقيق مصالحها، وتعتبر مدخرات هذا القطاع من أهم المصادر الادخار حجما في الدول المتقدمة اقتصاديا، كما هو الحال في أوربا الغربية واليابان وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك فان ما يميز هذا القطاع عن الأول، هو انه يعمل في إطار منظم حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية .[2]

ومما تقدم نستنتج الملاحظات التالية :

- تتفق معظم التعاريف السابقة على أن الملكية الخاصة هي الأساس القانوني للنشاط الاقتصادي الذي يقوم به القطاع الخاص وهي سمة الأساسية التي يمتز عن القطاع العام .
- تشير هذه التعاريف ضمنيا تعايش القطاع العام مع القطاع الخاص رغم أنها لا تبين نمط هذا التعايش .

[1] – عبد الرزاق مولاي لخضر : **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامة – دراسة حالة الجزائر –** مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، عدد 9 ، 2010 ، ص65

[2] – محمد كريم قروف : **دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة** ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي " ام البواقي " ، 2009/2008 ، ص 4

وبناءا على هذه التعريفات و الملاحظات المذكورة فان التعريف الإجرائي المعتمدة في هذه الدراسة يتمثل في"القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها".

ثانيا : خصائص القطاع الخاص :يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي جعلت منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات من خلال تحقيق نشاط اقتصادي قائم على أنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة وتطور ديناميكي على المدى الطويل، وتشمل هذه الخصائص فيما :[1]

- ✓ يعد الطرف الثاني في التأثير على القطاع الاقتصادي في كل دولة بعد القطاع العام، ويشكل عنصراً من عناصر التوازن في الاقتصاد المحلي، والعالمي ؛
- ✓ اعتبر من المؤثرات المباشرة على القوى العاملة؛ إذ إنّ أيّة منشأة قطاع خاص تحتاج إلى نسبةٍ محددةٍ من العُمّال، والموظفين الذين يمتلكون القدرة الكافية على القيام بالوظائف التي تساهم في تحقيق الهدف الرئيسي من وجود المنشأة ؛
- ✓ تبنّي العديد من أفكار المشاريع المستحدثة، أو إعادة تصميم وتنفيذ المشاريع القائمة ممّا يُساهم في نُهوض، وتطور سوق العمل وزيادةِ كفاءتهِ في تحقيقِ العديد من النتائج الاقتصاديّة المفيدة ؛
- ✓ توفير رواتب، وبدائل للدخل بنسبٍ مرتفعة، ومناسبة للموظفين في مختلف مجالات العمل ؛

كما تعتبر النقاط التالية من أهم الخصائص للقطاع الخاص :[2]

- ✓ السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية لتوفير الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام ؛
- ✓ القطاع الخاص يزيل تخوف رأس مال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة ؛
- ✓ وضوح الهدف في القطاع الخاص المتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح وليس لها هدف أخرى
- ✓ توظيف العدد الضروري من العمال ،وهذا العكس القطاع العام الذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال ، مما يخفض إنتاجيته ؛
- ✓ التوسع في استخدام مبدآ الثواب والعقاب أي للقطاع الخاص نظام المكافآت والحوافز كالترقية مثلا ومعاقبة المقصرين ؛
- ✓ التمتع بالديناميكية والحيوية ، المنافسة وسرعة الانجاز ؛

[1] – بن منصور رفيقة : **الاستقرار الوظيفي وعلاقته بأداء العاملين في القطاع الخاص دراسة ميدانية بالمؤسسة الخاصة صرموك للمشروبات الشرقية – سطيف –** رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر – باتنة ،2014/2013 ، ص 124

[2] – بو سالم أبو بكر ، بوفنش وسيلة : **التوجه نمو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،عدد خاص ، المجلد رقم 2 : افريل 2018 ، ص 240

✓ توظيف العدد المناسب من العمال على عكس القطاع العام الذي يوظف فائضا في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته ؛

المطلب الثاني : دور و أشكال القطاع الخاص .

تميز دور القطاع الخاص بتغيير مستمر نظرا لارتباطه بنمط السياسة المتواجد فيها لهذا سنحاول تحديد دوره في النظام الاشتراكي ، واقتصاد السوق كشكل أخر للرأسمالية اللبرالية ، كما سيتم التطرق إلى الإشكال المتمثل في إشكال القطاع الخاص المنتج و غير المنتج أو الموجه للاسترداد .

أولا– دور القطاع الخاص في النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي " الليبرالي": لقد عرف دور القطاع الخاص في التنمية تغيير مستمر نظرا لارتباطه نمط السياسة المتواجدة فيها ،لهذا فهو يتغير بتغير السياسة نفسها وعلى هذا الأساس يفسر ذلك الاختلاف الواضح في دوره بين النظام السياسة المتعاقدة ، ولهذا سنحاول تحديد دوره في النظام الاشتراكي ، واقتصاد السوق كشكل أخير للرأسمالية الليبرالية كما يلي :

ا– دوره في النظام الاشتراكي : إن الاشتراكية تعتبر تدخل الدولة بواسطة المؤسسات العامة أمر ضروري حيث يقدس الملكية الجماعية ،وان وجدت بغض المبادرات الفردية فإنها تكون في أضيق نطاق، ويختلف دور القطاع الخاص في الدول الاشتراكية من دولة إلى أخرى لاختلاف التطبيقات أو الاتجاهات . [1]

الاشتراكية ، وسوف نبرز هذه الاختلاف من خلال تعرضنا للنموذجين التاليين استنادا للمعيار موقفهم إزاء القطاع الخاص وهما :

النموذج الأول : و الذي يدعو إلى تصفية القطاع الخاص باعتباره نقيض للملكية الجماعية ، وان وجوده مرتبط باستنفاذ إمكاناته التاريخية ويمكن ملاحظة هذا النموذج في معظم التجارب الماركسية لاسيما الاتحاد السوفيتي والتي تدعو إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج لأنها تهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية لغالبية إفراد المجتمع وليس الربح. [2]

النموذج الثاني : وهو الذي يتبنى موقف ايجابي حول القطاع الخاص غير انه تارة يعتبره قطاعا مهما في التنمية الاقتصادية فيتعايش هذا القطاع جنبا مع القطاع العام ، وتارة تؤمم مؤسساته وهذا يدل على انعدام الأسس النظرية الواضحة لتطبيق اشتراكية من جهة ومنهج التجريب الذي يعتمد في بعض التجارب الاشتراكية من جهة أخرى . [3]

[1] – لمزواد صباح : **دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة** ، رسالة الماجستير ،جامعة منتوري – قسنطينة –، ص24-25

[2] – عادل حسين : **الإفراد في الصناعة** ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندارية ، 1971 ، ص 492

[3] – عبد الحليم الزيات : **التنمية السياسية " دراسة في الاجتماع السياسي** ، الجزء الثاني البنية والأهداف ، دار المعرفة الجامعية ، 2002 ، ص 23

ب– دوره في نظام الرأسمالي "الليبرالي": النظام الرأسمالي ومنذ ظهوره كنظام سياسي يقدس الحرية الفردية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، فهو يرى إن الفرد حينما يحقق مصلحته الذاتية فإنما يحقق مصلحة الجميع وهذا ما دعا إليه ادم سميث بان تكون مهام الدولة محدود كالدفاع والأمن وغيرها.

وبصفة عامة فان النموذج الليبرالي " النظام الرأسمالي"عبارة عن نسق فكري يقوم على الإيمان بأهمية الفرد في الحياة الاجتماعية وأهمية حرية الفرد ورفاهيته ، وتدعيم ذلك بإرساء قواعد الديمقراطية السياسية وتأكيد المساواة في الحقوق والواجبات بين الإفراد ومعارضة سيطرة الحكومة على الإفراد والحد من سلطات الدولة بمعنى تعزيز دور المجتمع المدني وإعطاء الوزن للمبادرات المحلية وتنشيطها لتأخذ مكانة و دور في النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، كما يدعو النموذج الليبرالي أيضا إلى حصر دور الدولة في الوظائف الضرورية لتامين الحياة في المجتمع والمحافظة على النظام العام وتعزيز حكم القانون وسيادته ، فضلا عن تشجيع الحافز الفردي والمشروع الحر وانطلاق المنافسة الحرة في المجال الاقتصادي .[1]

ثانيا – أشكال القطاع الخاص المنتج و غير المنتج أو الموجه للاسترداد: يقسم قطاع الخاص إلى قطاعين جزئيين : قطاع خاص منظم ، هذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية وهناك قطاع خاص غير منظم يضم منشات عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة وغالبا ما تختلط الملكية بالإدارة ، هذا القطاع لا يسمك في تعاملاته حسابات نظامية ، كما انه يمكن التمييز بين القطاع الخاص الوطني المحلي والقطاع الخاص الأجنبي تبعا لكون المستثمر من المقيمين أو من غير المقيمين في البلد المستثمر فيه . وغير إن الدراسة اعتمدت أساسا على التصنيف التالي :

- **القطاع الخاص المنتج " المحلي أو أجنبي"** : هو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني ، سواء ما تعلق منها بإنتاج السلع أو الخدمات .
- **القطاع الخاص غير المنتج أو الموجه للاسترداد "المحلي أو أجنبي"**: هو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على العملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في نشاطات طفيلية، أساسها استرداد مواد الاستهلاكية لإعادة بيعها على حالها .[2]

[1] – ضياء مجيد الموسوي : **الخوصصة و التصحيحات الهيكلية " أراء و اتجاهات "** ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ، بن عكنون الجزائر – ط3 ، 2005 ، ص230

[2] – نوري ياسمين : **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر : بين الخطاب الرسمي والواقع المداني 1962–2012**، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو –، 2015/07/07 ، ص23

المطلب الثالث : متطلبات وحدود القطاع الخاص .

يتطلب ظهور القطاع الخاص العديد من المتطلبات والحدود التي يرتكز عليه وهذا ما سنحاول إظهاره في هذا المطلب التالي :

أولا : متطلبات القطاع الخاص: يتطلب ظهور القطاع الرأسمالي الخاص بروز عدة عوامل نذكر منها : [1]

- ✓ ظهور رجال الإعمال المنظم والمغامر والساعي إلى الثراء والتوسع والسيطرة، والذي يمتلك الكثير من الصفات الاندفاعية في حب السيطرة والتملك والمنافسة والإبداع في التنظيم وفي التسوق وفي الإنتاج ؛
- ✓ يتطلب ظهور القطاع الخاص ظهور ميل نحو الادخار جنبا إلى جنب مع ميل إلى توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة بدلا من اكتنازها كرمز للثراء أو كملجأ في أوقات الشدة والضيق وقد يدفع الإفراد والقطاع وان اقتطاع ثم دفعه إلى الاستثمار لا يتحقق ما لم الإعمال إلى الادخار وجود استقرار سياسي وامن في البلاد ، يكن هناك جو سياسي مستقر وجو امني امن كذلك توافر وسائل أي طرق ومجالات الاستثمار؛
- ✓ نشوء الأسواق المالية وأسواق النقدية " البورصات " التي تسهل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المختلفة المالية والأولية والسلعية على أوسع نطاق وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية وتحدد لهم المراجع الميسور لتامين حاجاتهم المختلفة ؛[2]
- ✓ لابد من استحداث وسائل واليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة ابتداء من الشركات التضامنية وصولا إلى الشركات المساهمة العامة و الخاصة وشركات التضامن بالأسهم إلى جانب هذا لابد من إن تلعب المصارف دورا بارزا في عملية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات ؛[3]

إن توسع ملكية القطاع الخاص يرتبط بمدى تطور المؤسسات والقنوات التي ستتداول من خلالها هذه الملكية من دون هذه المؤسسات لا يمكن للقطاع الخاص أن يجتاز حتى مرحلة البدء ، ويشمل بناء وتطوير مؤسسات تداول الملكية والمؤسسات المالية والاستثمار ما يلي :[4]

---

[1] – ضياء مجيد الموسوي : **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،ط الثالثة 2005 ، ص ،ص 22-23

[2] – فطيمة ساسي : **اثر تطور المعروض النقدي على النمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر1990-2012** ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد خضير بسكرة ، 2015/2014 ، ص، 15

[3] – محمدي نورة : **دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني** ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 09 مارس 2006 ، 17-18

[4] – ساسي فطيمة ، **نفس المرجع السابق** ، ص16

ا– تطوير سوق رأس المال بالقدر الذي يسمح بالتداول النشط للأسهم والسندات في البيع والشراء ، و أيضا يحمي المنافسة المنافسة ويحمي المتعاملين في السوق ؛

ب– إنشاء شركات استثمار ومكاتب مستشاري استثمار في اتجاه توفير بدائل تنافسية منها السوق تتيح حرية اختيار اكبر للمشترين ؛

ج– تطوير مؤسسات القطاع المالي و المصرفي التي تلعب دورا هاما في عمليات الإصدار الأول ثم في دعم تعاملات سوق المال في توفير السيولة والقروض اللازمة للمشروعات الخاصة والمتوسطة والعامة ؛

ثانيا– حدود القطاع الخاص: يجب الإشارة إلى إن القطاع الخاص سيظل يخوض معركة التنمية الاقتصادية ومسيطرة التطور المستقبلي عند مستويات يتعاظم فيها دوره ويتراجع، وفي ظل التحول إلى النظام الرأسمالي وخوصصة القطاع العام.

يجب تحديد مجالات القطاع الخاص دوره في الأنشطة التي يبرز فيها كفاءة عالية إذا كانت بأيدي المستثمرين الخواص مقارنة الأنشطة التي تكون كفاءتها اكبر إذا تناولها المؤسسات العامة وهو ما استقر عليه رأي معظم الدراسيين الاقتصاديين المختصين في هذا المجال، رغم وجود أراء تعارض فكرة التحول وتطالب بضرورة الإبقاء على هيمنة القطاع العام إلا إن تأييدها لم يحصل، خاصة وان البحوث والدراسات حتى اللحظة حول ما ألت إليه أوضاع المشاريع العامة في كثير من البلدان في العقود السابقة، قد أكدت على ضرورة تحديد دور القطاع الخاص،وذلك لضمان كفاءة الاستمارة في التنمية الاقتصادية.

وفي الحقيقة لا يوجد حد فاصل وواضح بين ما يجب أن يكون عاما أو ما يجب إن يكون خاصا وترجع هذه الصعوبة إلى عدد من العوامل لعل أهمها ما يلي :[1]

– ظروف كل بلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا مستوى التطور والتنمية الذي وصل إليه في كل بلد .

– القدرة المالية لدى القطاعين الخاص والعام وكفاءة القطاع العام وخبرة القطاع الخاص في الاستثمار .

أن هذه العوامل الاقتصادية والسياسية والمالية وغيرها قد خلفت جدلا كبيرا حول الأنشطة التي يجب أن يقوم بها القطاع العام وتلك التي يجب أن يكلف بها القطاع الخاص .

[1] – محمد كريم قروف : **مرجع سبق ذكره** ، ص 21

أذن ما يمكن استنتاجه هو انه ليس هناك حدود بين القطاع العام والخاص لان كلا القطاعين مكملين لبعضهما البعض وتتوقف مساهمة مل منهما على نوع الاقتصاد السائد في كل دولة .

المطلب الرابع :المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص .

على الرغم من المجهدات التَّي تقوم بها الهُبات المكلفة بدعم وترقِّية الاستثمار فِّي الجزائر من أجل تحسُّن بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين و التنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمِّية الاستثمارات المحلِّية والأجنبية، إلا أن الواقع العملَ ووضع الجزائر فِّي المؤشرات الدولِّية لقُّاس جاذبِّة مناخ الاستثمار،يكشف عن وجود الكثِّير من العراقِّيل والمعوقات التيَّ تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحيلِّة والأجنبيِّة، وُمكن إجمالا تصنيف تلك المعوقات فُّماً يلي :

1 – مشكلة تمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص: يعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام احد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص فِّي الحصول على التمويل الكافي.[1]

2– المعوقات الإدارية والتنظيمية: يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية و أتنظيمية أهمها : [2]

- ✓ تعقيد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث إن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور ب 14 إجراء يستغرق 24 يوما وتكلف 21.5% من الدخل الفردي ، مقارنة بتونس والتي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما ولا تكلف سوى 9.3% من الدخل الفرد .
- ✓ ضعف البنية التحتية وعدم توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين في الواقع الاستثمار، حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء و الكهرباء والغاز وخطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار .
- ✓ ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجنائية ، وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للمتلاعبات و التفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار ، وقد عبر المستجوبون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر، إن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار .

3– مشكل العقار الصناعي: يمثل العقار الصناعي احد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، فصوبة الحصول على قطعة ارض مهيأة لمزاولة نشاط

---

[1] – مليكه صديقي: **برامج الاصطلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية ، حالة الجزائر** – رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 198

[2] – ساعد بوراوي: الحوافز **الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي " الجزائر – تونس – المغرب** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة ، 2008 ، ص163

استثماري، بالإضافة إلى الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة، وتعقد الإجراءات الإدارية والقضائية كلها تعيق نمو القطاع الخاص في الجزائر .

4– مشكلة الفساد : يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص ، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر "مدركات الفساد"، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر / إلى إن 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم إعمالهم في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات .[1]

[1] – ساعد بوراوي : **نفس المرجع السابق** ،ص،164

المبحث الثاني: تطور مسار الخوصصة في الجزائر خلال الفترة 2003/1995.

تعتبر الخوصصة في الجزائر خيار سياسي قائم على اتجاهات وأفكار سياسية حول مشروع نظام يرتكز على أفكار ليبرالية وقواعد السوق، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وما يرتبط به من إشارة وإشاعة للحريات والديمقراطية والمبادرات الفردية والجماعية. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول: مفهوم ودوافع الخوصصة .

لقد أصبح نقل ملكية المؤسسة العمومية إلى القطاع الخاص ظاهرة تحتاج العالم، فبعد قرن من التجربة مع النماذج مختلفة من الاقتصاد الاشتراكي، أصبح هناك اقتناع بالا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وان تترك فرصة اكبر للقطاع الخاص .

أولا– مفهوم الخوصصة "الخصخصة": الخوصصة هو زيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور الدولة "القطاع العام"، فهي إذا التحول التدريجي نحو القطاع الخاص وهي تعبر عن نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة وبالتالي هي وسيلة لزيادة الإنتاج و تحسين الجودة وخفض تكلفة الوحدة المنتجة وكبح نمو الإنفاق العام وكذلك تدبير السيولة اللازمة لسداد ديوان الحكومة.[1]

كما تعني: توسيع الملكية الخاصة ، ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد ونشير هنا عدم الخروج المفاجئ والمباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي ، وإنما خفض نصيب الدولة نسبيا و ذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص ويتم هذا خلال عقود الإيجار أو منح الامتيازات ....الخ .[2]

وتعني أيضا أنها: كل الجهد يبذل للاسترجاع الحوافز المؤدية إلى الفعالية في المؤسسات العمومية وذلك بدفعها للقطاع الخاص .

وتعني: تعاقد القطاع العام مع القطاع الخاص لتقديم خدمات مؤسسة العامة عن طريق نقل الإدارة أو التأجير، أو ما يسمى تلزيم مجمل أو جزء من النشاط هذه المؤسسة للقطاع الخاص مع بقاء ملكيتها للقطاع العام.[3]

اعتماد على ما سبق فان الخوصصة تعتبر عملية مزيج بين إمكانيات وقدرات القطاع العام والخاص على إن تتم هذه السياسة في ضوء ما يلي :

---

[1] – مولاي لخضر عبد الرزاق : **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2011/2000** ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر ، مجلة الباحث – عدد 2012/10 ، ص 170

[2] – فطيمة ساسي : **مرجع سابق** ذكره، ص 6

[3] – رفيق قروي : **الخوصصة في الجزائر : الواقع والتحديات ،مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية** ، جامعة فرحات عباس – سطيف – ص180

- يجب النظر للخوصصة بأنها شاملة لكافة الجوانب الإدارية ، الاقتصادية ، المالية .
- لا تعني الخوصصة تصفية القطاع العام وإنما إصلاحه وتذليل العقاب إمامه ليكون أكثر كفاءة .
- يجب إن يتم الخوصصة في إطار متكامل ومتوازن مع خلق فرص استثمارية جديدة .[1]

ومن هنا نصل إلى تعريف شامل للخوصصة وتكون صيغته كالأتي: هي سياسة اقتصادية تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق نقل الإدارة أو الملكية أو استثمار نشاط حكومي ذي طابع تجاري سواء كان ذلك جزئيا أو كليا من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ثانيا– دوافع الخوصصة "خصخصة": يرجع تطبيق سياسة الخوصصة في العديد من الدول من الدول لأسباب عديد تتعلق أساسا بالفعالية الاقتصادية للمؤسسات العمومية، وكذا بقيود الاقتصاد الكلي .

1– دوافع متعلقة بالفعالية الاقتصادية: تتكون الكفاءة الاقتصادية أو الفعالية الاقتصادية من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة علمية التخصيص، فكفاءة تخصيص الموارد تتحقق عندما تعكس الأسعار النسبية قيمتها الحقيقية، إما الكفاءة الإنتاجية فتتحقق من خلال مقدرة المؤسسات على إنتاج نفس كمية الإنتاج بادئ حد ممكن من التكاليف، أو إنتاج كمية كبيرة من المنتج بنفس التكاليف، حيث إن الدافع يغيب في الكثير من المؤسسات العمومية، نتيجة لعوامل عديدة كغياب المنافسة: غالبا ما تكون المؤسسات العمومية محمية من عامل المنافسة عن طريق القواعد والقوانين الحكومية ، وهذا ما سينتج عنه استخدام المداخلات بصورة لا تؤدي إلى تحقيق الحد الأعلى للإنتاج ،وكذلك حمايتها مضمونة بحوافز كثيرة ومقاييس أخرى تحد أو تقضي على المنافسة الأجنبية ؛ ينتج غياب الإرباح من جراء غياب حافز الإدارة لتعظيم الربحية ، ويرجع وذلك إلى وجود البيروقراطية في الإدارة ، وغياب حملة الأسهم الذي لديهم مصلحة في تعظيم الإرباح ؛[2]

2– دوافع الاقتصاد الكمي : تتمثل في :

ا – دوافع مالية : تعاني كثيرا من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان ولا تيم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها، وربما يحمل تكليفها على متلقيها أو مستهلكيها ؛

ب– دوافع الاجتماعية : يرى البعض إن الخوصصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق المزيد من الحرية الشخصية، وتدعيم الحافز الشخصي للإنتاج، والقضاء على السلبية، وتحقيق انخفاض في السلوك السلبي داخل مجال العمل، كما تؤدي الخوصصة إلى القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية وعدم المحسوبية وعدم المحاسبة على إهمال

[1] – العايب عبد الرحمان : **البطالة وإشكالية التشغيل في إطار تعديل الهيكلي دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2004/2003 ، ص 58

[2] – احمد قايد نور الدين : **إدارة التعيير كأداة لتفعيل الخوصصة – حالة الجزائر –** مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الإعمال – جامعة بسكرة – العدد 2026/06 ، ص 4

كنوع من التكافل الاجتماعي والقطاع الخاص اقدر محاسبة العامل الذي لا يعمل أو يقصر في عمله وقد يظن البعض إن شدة المحاسبة ليست في صالح العمال ؛

ج– دوافع سياسي: يمكن النظر إلى سياسة الخوصصة على انها حل سياسي تستخدمه الحكومة الساعية إلى تجاوز أزمتها المالية بسبب تعزز اللجوء إلى الحلول الاقتصادية و المالية أو بسبب مخاطرها الاجتماعية على الأوضاع السياسية وتكون النتيجة مشاكل اقتصادية طويلة الأجل في التغيير من النواحي الاقتصادية بالرغم من نجاحهم السياسي؛

وعليه يمكن القول أن الدولة مازالت موجودة بشكل قوي في ضل الخوصصة فهي تسن التشريعات وتنظم وتدبر الهيكل العام للنشاط الاقتصادي للمجتمع، ولكن ما يحدث في ظل الخوصصة هو تغيير في التركيب الأنشطة التي تقوم لها الدولة ؛

د– مشكل المديونية: بعد تورط معظم بلدان العالم الثالث عن طريق استدانة وبعد بلوغ الأزمة ذروتها وبعد إن ترسخ في أذهان عدد كبير من الدائنين عدم قدرة هذه الدول على الوفاء، وهذه النتيجة لتراكم ديونها لا حاليا ولا في المستقبل، ظهر مؤخرا اتجاه بين المدنية، يرمي إلى المقايضة الديون بحقوق ملكية وينظر إلى مشكلة الديون على أنها مشكلة المشكلة وليس على أنها مشكلة نقص سيولة ؛[1]

أن عملية الخوصصة تنطلق من دوافع عديدة نذكر منها :[2]

- ✓ حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلة وميكانزماته بهدف إنعاشه ؛

بما أن القطاع الخاص لديه قدرات أفضل وهو أكثر اهتماما بعامل الربح فهو بالضرورة سيؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات المختلفة ؛

- ✓ تؤدي الخوصصة إلى زيادة البطالة على المدى القصير ولكنها تؤدي على المدى البعيد أو الطويل إلى امتصاص البطالة بشكل تدريجي بسبب ظهور شركات جديدة بسبب المنافسة والإنعاش الاقتصادي ؛
- ✓ اعتقاد السياسيين إن منح الشعب فرصة المشاركة في ملكية المؤسسات يؤدي إلى كسب ثقتهم وبالتالي التحكم فيهم ؛
- ✓ تحقق الخوصصة مزيد من الحرية الفردية وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على اللامبالاة والبيروقراطية؛

ومن هنا فان الخوصصة تستند إلى رؤية طموحة واسعة تستهدف تصحيح إدارة الاقتصاد، ويتم ذلك من خلال تنشيط وتوسيع نطاق ودور القطاع الخاص في العملية الإنتاجية وتقديم كافة الخدمات بفعالية كاملة، فقد أتت حركة التحول إلى القطاع الخاص ببعض ثمارها في معظم الدول المتقدمة.

[1] – محمد زوزي : **تجربة القطاع الصناعي الخاص بدوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غردية** ، رسالة الدكتوراه ، 2010/2009 ، ص، ص 29– 30

[2] – علية عبد الباسط عبد الصمد : **مرجع سابق ذكره** ، ص 82

المطلب الثاني : أهداف و أساليب الخوصصة .

تتصف الخوصصة بأهداف عديدة ،كما توجد لها العديد من ألأساليب ومن أهم الأهداف و الأساليب التي تتميز بها الخوصصة كانت كالتالي :

أولا – أهداف الخوصصة: لا بد من إيجاد مبررات للخصخصة وذلك من خلال طرح الأهداف التي تتعامل بها أو بالأصح معرفة ماهية الخصخصة وإمكانية اعتبارها أنموذجا للتوجهات الاقتصادية الجيدة إي الخروج من نظام إلى أنظمة جيدة يمكن إن تؤدي إلى نوع من الاقتصاد الذي يخدم الجميع ومن هذه التوجهات :[1]

- ✓ إعادة هيكلة القطاع العام عن طريق تأهيل وتطوير المؤسسة العمومية، أحفاظ على القدرة الإنتاجية المادية والبشرية والتكنولوجية للمؤسسات ؛
- ✓ تنشيط وتوسيع نطاق دور القطاع الخاص، مساهمته البارزة في النشاط الاقتصادي لما لديه من كفاءة في استخدام الموارد وإدارة وحدات العمل ؛
- ✓ تقليص دور الدولة في تسيير الاقتصاد حيث تسعى إلى توزيع جديد ومتطور للوظائف الصناعية والتجارية داخل البلد ؛
- ✓ تعد الخوصصة محركا أساسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال الاستثمار المباشر ؛
- ✓ زيادة الإرادات الحكومية من جراء بيع المشاريع العامة ، واستعمال هذه الإيرادات في تسديد الدين الخارجي للدولة ؛

كما يوجد أهدف أخرى أساسية للخوصصة وهي كالتالي :[2]

- ✓ التوجه نحو الاقتصاد السوق و تحقيق المنافسة الكاملة ورفع الكفاءة التشغيلية للمشاريع التي تم تحويلها من العام إلى الخاص ؛
- ✓ تقليل الإنفاق الحكومي قدر الإمكان وبالتالي الحد من العجز في موازنة الدولة يتسبب في سوء النتائج المالية للمشاريع العامة ؛
- ✓ زيادة الإيرادات الحكومية وذلك بتحرير المشاريع العامة من القيود البيروقراطية وجعلها تعتمد على القوى السوق والياته مثل إلغاء الدعم والتسعير الإداري الإجباري لمتوجات الدولة وإخضاع ما تتعامل به الدولة وإخضاع ما تتعامل به الدولة إلى المنافسة وتأكيد دور دور جهاز النشاط الاقتصادي في إطار من التنافس والتكامل مع بقية القطاعات لتحقيق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

---

[1] – طريق صدار مسعودة : **مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خلال المؤسسة العمومية الاقتصادية الفترة 1980–2005**، رسالة الماجستير ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ،2009/2008،ص52

[2] – عمر علي الدوري، احمد ضرار إسماعيل الشمري : **الخصخصة بدائل التحول من الملكية العامة الى الملكية الخاص**ة ، مجلة المنصور،العدد " العاشر " 2007، كلية المنصور الجامعة ، ص7

- ✓ تهدف الخصخصة إلى زيادة نسبة المساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة أو القادرين على العمل مع عدم إهمال دور القطاع العام ؛
- ✓ إن يكون تمويل الخصخصة على المسؤولية القطاع الخاص بعيدا عن ضمان الحكومة ؛

ثانيا – أساليب الخوصصة: تتمثل أساليب الخوصصة والياتها الشائعة في ما يلي :

1– بيع وحدات القطاع العام: وتتخذ عملية البيع عدة إشكال أهمها، الاكتتاب العام في سوق الأوراق المالية، و البيع المباشر للقطاع الخاص، وتحويل العاملين بالشركة إلى المساهمين ، عن طريق السماح لهم بشراء أسهم الشركات، فضلا عن المقايضة بالديون الخارجية، ونظام الصكوك أو الكوبونات الذي يتم بموجبه توزيع الكوبونات على المواطنين تمنحهم ملكية عدد من الأسهم أو الدخل في مزادات عامة للحصول على عدد من الأسهم ؛

2– التعاقد أو خصخصة الإدارة: تبقى في هذا الشكل ملكية رأس مال الشركات بيد الدولة فتتنافس وحدات القطاع الخاص للحصول على عقود تخولها حق الإدارة لحساب الدولة مقابل مزايا معينة كحصة في الربح أو الإنتاج.

3– السماح للقطاع الخاص بمزاولة نشاطات يحتكرها القطاع العام: بهدف توسيع مدى المنافسة وتحسين الأداء يتم إصدار قوانين وإزالة القيود التي تحول دون دخول القطاع الخاص لبعض الأنشطة يؤدي هذا الأسلوب بمرور الوقت إلى توسيع مشتركة القطاع الخاص دون الحاجة لتغير ملكية المنشات العامة، ولذا فهو يسمى بالخصخصة التلقائية.

4– أسلوب البناء – التشغيل – التحويل: يسمح هذا الأسلوب للقطاع الخاص بإقامة مشروع معين دون مقابل واستغلاله لمدة معينة على إن يتم تسليمه بعد ذلك للحكومة .

5– أسلوب البناء – التشغيل – التمليك: يختلف عن أسلوب السابق في إن يسمح للمستثمر بتملك المشروع وعدم تسليمه للدولة بعد الفترة .

6– أسلوب البناء – التشغيل – التمليك – التحويل: يختلف عن الأسلوبين السابقين في إن المستثمر يمتلك المشروع لفترة معينة بعد أقيامة ببنائه ثم يقوم بتحويله إلى الدولة .[1]

[1] – علي خضير كريم :**الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي** ، جامعة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 12 العدد 2 لسنة 2010 ، ص159

المطلب الثالث : أشكال وعوامل الخوصصة .

يمكن تصنيف العامل التي أدت إلى الخوصصة إلى عوامل داخلية عوامل خارجية .

أولا – أشكال الخوصصة: تتميز الخوصصة بعدة إشكال وأهمها خوصصة الجزئية و الخوصصة الشاملة وهذا ما سنطرق إليه كالتالي:

1– **الخوصصة الجزئية:** يمكن الأخذ بالخوصصة الجزائية كوسيلة للرد على أكراه كهذا وهذا ما يسميه ج. ريفيرو بالخوصصة الناعمة مقارنة بالخوصصة القاسية التي تسبه أكثر الخوصصة الشكلية أو "التسيير الذاتي"،والذي يعرفه كالتالي: لا تكون الخوصصة أذا بإخراج مؤسسة من القطاع العام لإدخالها في القطاع الخاص، بل يجلب عدد ما من عناصر القطاع الخاص و إدخالها داخل المؤسسة العمومية .

ألا أن الخوصصة الجزائر قد تفقد، شيا من معناها إذا تنازلت الدولة عن الجزاء الأصغر من رأس المال الاجتماعي ،وبقيت دائما محتفظة بسلطة الرقابة على المؤسسات الخوصصة. وقد آخذت دول عديدة بهذه الوسيلة للرقابة في ترتيباتها القانونية للخوصصة، ومن بينها خاصة فرنسا، الجزائر وتونس، كما تشمل الخوصصة الجزئية كالإشكال الأخرى لعدم التزام دون نقل لحقوق ملكية الدولة، يمكن إن تعتبر الخوصصة جزئية، عقود التسيير، التنازل عن طريق الامتياز عن الخدمات العامة، إزالة القيود التنظيمية لقطاعات خاضعة للاحتكار، المناولة والإيجار استعملت الجزائر كل هذه الأشكال لعدم الالتزام ،منذ اصطلاحات سنة 1988:

- ✓ عقود التسيير في قطاع الفنادق ؛
- ✓ إزالة القيود التنظيمية في القطاع المصرفي و المالي، في النقل، التربية والتكوين المهني، الإعلام والصحافة المكتوبة، الاتصالات ؛[1]
- ✓ التنازل عن طريق الامتياز في قطاع المناجم، النقل وتوزيع الغاز والكهرباء، جمع ومعالجة النافيات المنزلية ؛

2– **الخوصصة الشاملة:** تكون الخوصصة الشاملة عندما تنقل كل حقوق ملكية الدولة إلى القطاع الخاص إما بالتنازل عن الأسهم أو بالتنازل عن الأصول. ورغم هذا العائق، يبقى التصور الواسع للخوصصة هو الأكثر انتشار في العالم بسبب انه يسمح باستخدام إشكال للنقل مكيفة وفق الوضعية السياسية والاجتماعية للبلدان التي باشرت عمليات تحويلية صعبة، وهو عموما مستعمل جدا من طرف الدولة ذات الظرف السياسي الصعب،

[1] –– غرداين عبد الواحد : **خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية** ، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران ، 2013/2012 ، ص 44

كالبلدان ذات التوجه الاشتراكي سابقا، والدول السائرة في طريق النمو، أين يكمن للتحولات إن تنتج مفعولا رجعيا من شانه إن يؤدي إلى إعادة النظر في الإصلاحات .[1]

ثانيا– عوامل الخوصصة: ترتكز الخوصصة على أهما التصنيفات نذكر أهمها :

1– العوامل الداخلية: تعكس العوامل الداخلية الظروف التي عاشتها المؤسسات العمومية في ظل التدخل المكثف للدولة في الحياة الاقتصادية والأسلوب الذي اعتمدته هذا الأخيرة في قيادة الاقتصاد الجزائري .

وتتمثل هذه العوامل في :

- ✓ ضعف الكفاءة الاقتصادية لدى القطاع العام ؛
- ✓ ارتفاع النفقات العمومية نتيجة تحمل الدولة لخسائر المؤسسات العمومية وتقديم الإعانات لها من جهة، وتحملها لنفقات المؤسسات الإدارية من جهة أخرى مما انعكس على ماليتها؛
- ✓ انخفاض الإرادات العمومية للدول نتيجة نقص التحصيل الضريبي واعتمادها أساسا على الجباية البترولية ؛[2]

2– العوامل الخارجية: رغم كون الأسباب سابقة الذكر مبررا كافيا للجوء للخوصصة، إلا انه وجد سببا أخر اجبر الدولة على اللجوء إليها وهو المديونية .

إن لجوء الدولة المكثف إلى الاستدانة لمواجهة الطلب المحلي ولسداد الديون السابقة التي لم أمكن من تسديدها نتيجة انخفاض مدا خيلها أدى إلى دخولها في الحلقة وفي التخفيف من عبء مديونيتها عن طريق إعادة جدولتها.

ونظر لبروز أزمة السيولة الدولية، بات من الصعب الحصول على التمويل الكافي من هذه المؤسسة دون ضمانات. وحرصا من هذه الأخيرة على استرجاع أموالها التي تمثل في الحقيقة أموال الدول العضو فيها، أصبحت تفرض على الدول التي أثقلتها مديونيتها برامج للإصلاح الاقتصادي تسمح لها بتسديد ديونها من جهة وبمعالجة مشاكلها الهيكلية من جهة أخرى، وتأخذ شكل سياسات اقتصادية متكاملة مالية، تجارية وهيكلية والتي تعد الخوصصة أحداها .[3]

[1] – غرداين عبد الواحد : **نفس المرجع السابق** ، ص 45

[2] – عيساوي نادية :**تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته** – ملبنة نوميديا –رسالة ماجيستير ، جامعة منتوري – قسنطينة ، 2005/2004 ، ص20

[3] – عيساوي نادية :**نفس المرجع السابق** ، ص 21

المطلب الرابع: مسار الخوصصة في الجزائر خلال1995/2003 .

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المرحل التي مر بها برنامج الخوصصة في الجزائر والتي تمثلت في ما يلي :

- بداية المرحلة الأول في 26 أوت 1995 بصدور القانون الخاص بخوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر ورغم ذلك يكون هناك تطبيق فعلي لها، وبعد مرور 4 سنوات أول قطاع مسته الخوصصة هو قطاع السياحة وذلك بغرض تشجيع المستثمرين الخواص في هذا القطاع، ورغم التسهيلات لم يتقدم أي مستثمر لهذه العملية . ولتفعيل العملية قامت الدولة بإعادة النظر في القانون الخاص بالخوصصة وإعلان عن خوصصة 26 مؤسسة.
- عام 1977 اقترح البنك العالمي الخوصصة الجماهيرية لتسريع وتيرة الخوصصة في الجزائر، وتم عرض 310 مؤسسة للبيع، ورغم التسهيلات المقدمة لم يكن هناك تطبيق فعلي للخوصصة في الجزائر بسب غياب بورصة القيم المنقولة والهيئات المشرفة على تنفيذ العملية ؛[1]
- عام 1999 أصبح الهدف من وراء الخوصصة هو تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض عجز الميزانية العامة وان يصبح القطاع الخاص يمثل 30% من القيمة المضافة للناتج المحلي الخام ورفع الفعالية الاقتصادية ؛

وقامت الدولة يمنح تراخيص لشركات طيران خاصة، عندما حررت قطاع الطيران وسمحت للشركات الخاصة بمنافسة الخطوط الجوية الجزائرية .

- عام2003 تم الإعلان عن برنامج التنسيق مع البنك العالمي في خوصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشرعت وزارة المساهمات بعمليات تقييم تخص 200 مؤسسة معروضة للخوصصة، وفي هذا الإطار تم الإعلان عن خوصصة 40 مؤسسة عن طريق فتح رأسمالها أو التنازل عنها للأجانب إلى جانب انطلاق عملية الخوصصة لعدد من المؤسسات العمومية في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث تم اقتراح كل الصيغ.[2]

[1] – طهراوي دومة علي : **تقييم مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2014/1990** ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3،2016-2017، ص76

[2] – طهراوي دومة علي: **نفس المرجع السابق** ، ص77

المبحث الثالث: مفهوم سياسية التشغيل وتطورها في الجزائر.

إن الشغل باعتباره المصدر الرئيسي لكل تقدم اقتصادي واجتماعي، ليس حق فحسب بل هو واجب والشغل كان وسيبقى الشرط الأساسي لوجود البشرية وتطورها، والحديث عن سياسة التشغيل يقودنا إلى الحديث عن مستوى السياسة الاقتصادية العامة للدولة، التي تسعى من خلالها إلى الوصول إلى التشغيل الكامل، باعتبارها محور انشغال الدائم لكل مجتمع مهما كان نضمه السياسي أو الاقتصادي . وسوف نلاحظ من خلال هذا المبحث المطالب التالية :

المطلب الأول: تعريف التشغيل و سياسة التشغيل .

لقد كانت ومازالت معضلة التشغيل من بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة ، فقضية التشغيل تشغل بال العديد من المفكرين في جميع المجالات سياسية، اقتصادية، قانونية، اجتماعية ....الخ .

ففي الوقت الراهن لم يعد التشغيل. اهتمامات الدولة فحسب، بل امتدا إلى مختلف المنظمات الاجتماعية والمهنية وحتى القطاع الخاص، وكذا المؤسسات المحلية. ومن هناء يأتي ما يلي :

أولا – مفهوم التشغيل :هناك من يعرف الشغل بأنه ممارسة نشاط مأجور أو هو منصب عمل في حد ذاته. وانطلاقا من التعريف العمل يمكن استخلاص تعريف الشغل كما يلي :

1– المفهوم: للتشغيل مفهومين، مفهوم تقليدي وأخر حديث :

فالمفهوم التقليدي يعني: يمكن الشخص من الحصول على العمل والإشغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين .

أما **المفهوم الحديث** فيرى إن التشغيل لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل، و يعطي له الحق في المشاركة و التمثيل في مختلف التنظيمات والحق في الضمان الاجتماعي، وله الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين و التدريب و التقاعد حسب الشروط القانونية .[1]

فالتشغيل يدخل ضمن مفهوم العمل ويتطابق كذلك مع التوظيف دون الخوض في تحديد العلاقة بين هذه المفاهيم نحاول التركيز على مفهوم التشغيل وسياسة التشغيل .

[1] – رشيد زرواتي ، مهدي عوارم : **القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر التطور والطموح فالتحديات** ، جامعة برج بوعريريج – الجزائر ، مجلة العلوم الإنسان والمجتمع ،العدد 22 ، مارس 2017 ، ص ،ص 106 -107

هو استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد يكون مناسب لمنصب العمل ، وأيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام الغير كامل والجزئي لقوة العمل ، وبالتالي فان التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن .[1]

يعرف التشغيل على انه "لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصاته ومؤهلاته، والتي يجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما إن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية .

فالتشغيل أذن، هو استخدام قوة العمل لمختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يشترط إن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وان يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته، عن طريق التكوين والتدريب ،وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، والتامين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها قانون العمل .[2]

وذلك يعني التشغيل كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء اجر [3]

2- أهمية التشغيل: نجد لتشغيل أهمية بالغة نذكر أهمها:

أ- زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ويستمع بها وذلك بزيادة القوى الإنتاجية .

ب- تامين الفرد ضد العوز ودعم الثقة في المستقبل، وهذا المعنى الذي يكمن وراء النصر الخاص وراء حق العمل والذي تتضمنه بعض البلدان،

ج- القضاء على فوارق العنصرية أو إضعافها، وتحقيق المساواة بين الإفراد ،وذلك بسبب اشتداد الطلب على العمل، من جانب أصحاب العمل .

د- العمل يمهد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل .[4]

---

[1] - لعفيفي إيمان : **علاقة الضغط النفسي بالاغاراب النفسي لدى خريجي الجامعة العاملين بعقود ما قبل التشغيل** - دراسة ميدانية بولاية سطيف ، رسالة ماجستير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف " الجزائر " ، 2013/2012 ، ص 132

[2] - داود خيرة : **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008/1998** ، رسالة ماجستير ، جامعة المدية ، 2010/2009 ، ص 76

3- دحماني محمد ادريوش : **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحميل** ، رسالة دكتوراه ،جامعة تلمسان ، 2013 /2012 ،ص، ص 42-43

[4] - حاجي فطيمة ، ملتقى الوطني : **سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية** ، جامعة برج بو عريريج ، 13-14 افريل 2011 ،ص 73

هـ– التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخل وذلك من اجل الحد من الفقر ومن اجل الاستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة .

يمكن إن نحدد الأهداف الأساسية لتشغيل والتي تتمثل في :

– **توفير فرص العمل:** تخضع هذه العملية إلى عنصر تخطيط القوى العاملة ، من اجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية .

– **تكوين وإعداد القوى العاملة:** إن عملية التدريب تمثل كل عملية يتم عن طريقها تنمية أو زيادة المهارة والمعرفة لدى العاملين من اجل تحقيق هدف معين ،يتمثل في تحقيق تأهيل المهني ومهارة عالية من الدقة والأداء حيث الاقتصاد في الجهد ، الوقت ، وكذا في الآراء .

– **تنظيم علاقات العمل:** وتتم خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده المراسيم وتشريعات العمل لكل دولة، من اجل تنظيم علاقة أرباب العمل بقوة العمل ضمن إطار قانوني يضمن الحقوق والواجبات .

– القضاء على البطالة وبالتالي ما يصاحبها من أفات اجتماعية خطيرة كالفقر، التخلف والأمية .....الخ .[1]

3– **أنواع التشغيل:** نجد للتشغيل أنواع منها :

ا– التشغيل الكامل: هي الحالة التي يوجد فيها عمل لكل العمال المتاحين، والذين يرغبون في العمل وهذا يعني انه يوجد من الوظائف بقدر ما يوجد من العمال، لأنه توجد وظائف شاغرة بقدرة ما هناك من عمال ليسوا في وظائفهم.

هذا المفهوم هو مفهوم نظري لا يمكن تحقيقه على ارض الواقع، حيث إن العمالة الكاملة ليست كاملة تما،كي تكون العمالة الكاملة هدفا عمليا يمكن إدارته يجب إن نعرف اللاعمالة بطريقة تتسع للأشخاص غير القادرين وغير الراغبين في العمل .

[1] – ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب : **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001 ، ص166

ب– التشغيل الدائم والمتقطع: وهو علاقة عقد العمل غير المحدود بين العامل وصاحب العمل، ويظهر بصفة عامة في القطاع الزراعي لأنه مرتبط بمواسم الزراعة، وبصفة اقل حدة في القطاع الخدمي والصناعي، وهذا تبعا لحاجة المؤسسات الإنتاجية .[1]

ثانيا: ماهية سياسة التشغيل : لقد كانت سياسة التشغيل دوما جزءا لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار انه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية .

1– مفهوم سياسة التشغيل:

تحظى سياسة التشغيل في معظم الدول بالأولوية باعتبارها تلعب دورا مهما في تحقيق جملة من الهداف، وهي ترتبط بعدة قطاعات، منها الاقتصادي، فسياسة التشغيل تجسد السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية العامة .[2]

تشير إلى مجمل التشريعات و القرارات الحكومية والاتفاقية الثلاثية الإطراف "الحكومة– أصحاب العمال– العمال" الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية، ولسياسة التشغيل أبعاد رئيسية منها ما هو اجتماعي واقتصادي وأبعاد أخرى تتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي وغيرها .[3]

كما تعرف سياسة التشغيل على أنها: السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق.[4]

ومن ثم فيمكننا تعريف سياسة التشغيل على أنها مجمل الإجراءات والتدابير التي تضعها وتنفذها الأجهزة الحكومية بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل ،من اجل تنظيمه وضبط معايير أدائه لتصحيح أي اختلال

---

[1] – حاجي فطيمة : نفس المرجع السابق ، ص 73

[2] – نهلة أبو إسماعيل : دور السياسات التشغيل الناجحة في الحد من تنامي مشكلة البطالة ، الملتقى الوطني الرابع حول : **سياسات التشغيل وتقليل من البطالة في** الجزائر **بين جهود برامج الحكومة ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدن**ي يومي : 23/22 نوفمبر 2017 ،جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف ، ص7

[3] – هامل مهدية ، حربي سميرة : **سياسات التشغيل بعد الإصلاح الهيكلي والمورد البشري في سوق العمل بالجزائر** ، لملتقى الوطني الرابع حول:**سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بين جهود البرامج الحكومية ومبادرات القطاع الخص ومنظمات المجتمع المدني** يومي :23/22 نوفمبر 2017 ، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف ، ص5

[4] – عبد الرزاق جباري : **اثأر سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012/2001** ، رسالة الماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، ص42

يطرأ عليه، وهذا بهدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل نموا يتناسق كما وكيفا مع مختلف مناطق وقطاعات الاقتصاد الوطني .

المطلب الثاني: أهداف وأنواع سياسة التشغيل .

تعد سياسة التشغيل انعكاسا واضحا لإيديولوجية النظام الاقتصادي السائد، بسبب اختلاف النظرة لعملية التشغيل، ففي الوقت الذي تعتبر في النظام الرأسمالي مجرد وسيلة لتحقيق غايات أخرى، فإنها تعتبر في النظام الاشتراكي هدفا في حد ذاته، مما جعل لسياسات التشغيل أهداف وأنواع مختلفة تستجيب كل منها لمتطلبات التوجه الإيديولوجي للنظام الاقتصادي المعتمد من طرف الدولة .

أولا– الأهداف: تهدف سياسة التشغيل عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها : [1]

- ✓ استقرار العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى ادني حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي ؛
- ✓ رفع عدد مناصب الشغل ؛
- ✓ خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في المداخل المجموعات المحرومة ؛
- ✓ استخدام أكفا لقدرات العمال، وكذا إشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع ؛
- ✓ الرفع من الإنتاج في كل القطاعات كاهتمام بالقطاع الزراعي المحرك للشغل لامتصاص اليد العاملة العاطلة لمجتمع متزايد من حيث عدد السكان ؛
- ✓ خلق مناصب شغل دائمة للقضاء على البطالة نهائيا بإتباع سياسة صناعية تلعب دورا في التشغيل يكون عند مستوى تحدي البطالة ؛

وهناك خصائص أخرى تتمثل في النقاط التالية :[2]

- ✓ توفير فرص العمل ، وهذه العملية تخضع للتخطيط من اجل تحديد احتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة ؛
- ✓ توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه ؛
- ✓ تكوين وإعداد القوى العاملة ،إي تنمية مهاراتها وقدراتها ، مع تنظيم أساليب وأوقات إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة ؛
- ✓ تنظيم علاقات العمل من خلال الأطر القانوني والتشريعية ، التي تحددها قوانين العمل لكل دولة.

[1] – عبد الرزاق جباري : **نفس مرجع سابق** ، ص 43

[2] – فاطمة بوسالم ، نضال يدروج : **سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة** ، مجلة البحوث والدراسات– التجارية – العدد الثاني – سبتمبر 2017 ، ص 11

ثانيا– لأنواع سياسة تشجيع عمليات التشغيل وسياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة: لسياسة التشغيل تقسيمات مختلفة ،لكن الشائع منها نوعان هما :

1– سياسة تشجيع عمليات التشغيل "سياسة التشغيل النشطة أو الايجابية":

إن الاعتماد على سياسة للتشغيل يعني إعطاء الفرصة للمؤسسات بالتوظيف وفق ظروفها الخاصة وخططها الإنتاجية التي تعكس حساباتها الاقتصادية. ويشكل هذا الأمر عنصرا مساعدا للمؤسسات على ضمان توازناتها التشغيلية التي تسمح لها بالاستمرار في عملية التوسع .ويسمح ذلك لها ليس بزيادة توظيف المزيد من العمالة في المستقبل فحسب ولكن يسمح لها أيضا بتحسين جودة العمل عن طريق إطالة عقود العمل التي يبررها الأفق الاقتصادي الجيد .

ومن الإجراءات التي يمكن اتخاذها في إطار هذه السياسات نذكر :[1]

- إجراءات الإنعاش الاقتصادي، كدعم الاستهلاك، الاستثمار...؛
- مساعدة طالبي الشغل في مجال البحث عن الشغل والتوجيه المهني لهم؛
- تقديم التكوين المهني اللازم وتوفير المتربصات التكوينية للشباب لأجل تسهيل إدماجهم في عالم الشغل ؛
- تقديم مساعدات للشباب البطال لأجل إنشاء مؤسساتهم الخاصة ؛
- سياسة التخفيض من تكاليف المؤسسة الاقتصادية لأجل حثها على الرفع من طلبها على العمالة ؛

2– سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة "سياسة التشغيل السلبية ":

أن السياسات غير نشطة تقابلها التحولات الاجتماعية غير المرهونة بالانضمام إلى برنامج للتدريب العمل وان كانت تنطوي عادة على إحكام تتعلق بالبحث عن الوظائف ويتم إنفاذها بصورة متزايدة وتعد بمثابة العنصر النشط في السياسات غير نشطة. وعلى عكس ذلك، فان سياسات النشطة مرهونة بالمشاركة في مثل هذه البرامج من اجل تحسين عملية إعادة الاندماج في سوق العمل .[2]

[1] – ليندة كحل الراس : **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال فترة 2000–2010** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2013 ، ص 60

[2] – داود فتيحة : **إشكالية التشغيل في الجزائر في ظل النموذج الجديد لسياسة التشغيل** ، رسالة دكتوراه ت ، جامعة الجيلالي اليابس، 2015/2014 ص 92

المطلب الثالث: أسس و أبعاد سياسة التشغيل.

تعتمد سياسة التشغيل على العديد من الأسس والإبعاد التي اعتمد عليها في سياستها وهذا ما سيتطرق عليه في هذا المطلب .

أولا– أسس سياسة التشغيل: يمكن إجمال أسس سياسة التشغيل فيما يلي :

ا– التشغيل الكامل: يقصد به توفير فرص العمل لجميع الإفراد والأشخاص في العمر الإنتاجي والقادرين على العمل والراغبين فيه والذين لا عمل لهم. كما عرف التشغيل الكامل بأنه يعني مفهومه الواسع، الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها طبعا العمل .

ب– التشغيل الإنتاجي: أن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فائدة ملموسة، و لا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل والعمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال المنتجة، 17 جوان 1964 وهذا أيضا ما تبناه مؤتمر منظمة العمل الدولية في أن تكون الأعمال المتوافرة أعمالا منتجة بقدر الإمكان .[1]

ج– التشغيل المستمد على الحرية الاختيار: يتعلق الأمر بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر إن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو التعقيد أو نوع الحق في لعمل نحو التنمية رفاهيتهم المادية والروحية بحرية وكرامة في ظل الاقتصادي وفرص متساوية .[2]

ثانيا– أبعاد سياسة التشغيل: مما سبق يتبين أن سياسات التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة أصبحت ترتكز على مجموعة من الأبعاد المختلفة و الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه السياسات على آليات وبرامج مختلفة إن أبعاد سياسات التشغيل تؤول إلى عدة جوانب، والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ما هي أبعاد اقتصادية، ومنها ما هي اجتماعية، ومنها ما هي تنظيمية وهيكلي.

ا– البعد الاقتصادية: يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لا سيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بم يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية الاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية و المرودية ومنافسة المنتج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.

---

[1] – نهلة أبو إسماعيل : **مرجع سبق ذكره** ، ص8

[2] – رواب عمار ، غربي صباح : **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر** ،جامعة محمد خضير بسكرة – الجزائر – الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 5- 2011 ، ص، ص 70-71

ب– البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لا سيما للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة الخاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات اقل ما يقال عنها تضر هؤلاء الشباب أولا، وبالبلاد ثانيا، ونقصد بذلك اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، والتمرد على قيم وتقاليد و قوانين البلاد، وما إلى ذلك من انعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي يفرزها ظاهرة البطالة .

ج– الأبعاد التنظيمية الهيكلية: وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008، والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية ؛
- ✓ ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط ؛
- ✓ تنمية روح المبادرة المقاولاتية ؛
- ✓ تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل ؛
- ✓ دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل؛
- ✓ إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات ؛
- ✓ عصرنه آليات المتابعة والمراقبة والتقييم ؛
- ✓ تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل في سوق العمل ؛
- ✓ بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق 2009؛
- ✓ تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج ؛
- ✓ خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في آفاق 2009-2010 وأقل من 9%خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013؛

مما سبق يتبين أن سياسات التشغيل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة أصبحت ترتكز على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على من الآليات والبرامج والمخططات العملية .

[1] – وزار صفية : **فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة1990 /2014**،مجمل مداخلات الملتقى الدول حول تقييم سياسات إلاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014 ، لمركز الجامعي تيبازة لجزائر،ص ،ص562-563

المطلب الرابع: مسار سياسة التشغيل خلال فترة 1999/1967 .

ارتبطت مسألة التشغيل في الجزائر، بإشكالية التنمية الاقتصادية، حيث أن التشغيل كان من بين أهم الأهداف التي يجب تحقيقها غداة الاستقلال السياسي للبلاد، وحسب التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة .

المرحلة الأول 1967 /1979: انتهجت الجزائر سياسة التخطيط المركزي ففكرت في برنامج طويل المدى فبدأت بوضع خطة تمثلت في التخطيط الثلاثي ، ثم الرباعيين الأول والثاني ،ومن الأهداف الأساسية لهذه البرامج ما يلي:[1]

- خلق مناصب شغل دائمة للقضاء على البطالة نهائيا بإتباع سياسة صناعية تلعب دورا في التشغيل يكون عند مستوى تحدي البطالة ؛
- الرفع من الإنتاج في كل القطاعات كاهتمام بالقطاع الزراعي المحرك للشغل لامتصاص اليد العاملة العاطلة لمجتمع متزايد من حيث عدد السكان ؛

المرحلة الثانية 1989/1980: تمثل هذه العشرية الحقبة الثانية من التخطيط المركزي حيث شهدت الحقبة الأولى نتائج حسنة استحسنها الشعب الجزائري بعد الحقبة الاستعمارية منها شجع صنع القرار على مواصلة الجهود في نفس المنهج باعتماد خطط تنموية تصل إلى خمس سنوات للخطة الواحدة مما استدعى رسم إستراتيجية تنموية في أفاق 1989 حيث قسمت المرحلة الأولى الممتدة من 1984/1980 والخطة الثانية الممتدة من 1989/1985.

حيث حددت الأهداف العامة في هذه المرحلة إلى نقاط عديدة أهمها:[2]

- ✓ التحسين في هيكلة الاقتصاد ككل ؛
- ✓ تطوير مستوى الإنتاجية العمل ؛
- ✓ مواصلة خلق مناصب عمل جديدة لتلبية الطلب الأثاني للعمل ؛

المرحلة الثالث 2000/1990: تميزت بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق، وقد عرفت وضعية الشغل تفاقم مشاكل كثيرة حيث انخفضت معدلات التشغيل إلى 70.2% عاو 2000 بعدما كانت 78.3% عام 1990، فأكدت ترسيخ انكماش اقتصادي خلال انخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة في القطاع العمومي المنتج، وتطور القطاع الغير رسمي وكذا أتساع رقعة البطالة .

[1] – سعدية قصاب : **مسار التشغيل في الجزائر في الجزائر : الجهود والنتائج 2012/1962** ، الملتقي الوطني الأول حول : السياسات الاقتصادية في الجزائر : محاولة للتقييم ، جامعة الجزائر 3 ، 13 ماي 2013 ، ص ، ص 28-29

[2] – **نفس المرجع السابق** ، ص31

خلال النصف الأول من عقد التسعينات تم إنشاء 50000 منصب شغل سنويا فقط وتأثرت أهم القطاعات المنتجة بالانكماش الاقتصادي كما هو الشأن بالنسبة للصناعة وقطاع البناء والإشغال العمومي، في ظل سياق مماثل عرف القطاع غير الرسمي للشغل توسعا سريعا، فمع نهاية 1992 قدر عدد العاملين في القطاع الرسمي خارج الميدان الفلاحة بمليون شخص، أي ما يعادل 17% من مجموع السكان المشتغلين غير التابعين لقطاع الفلاحة ، و هم يتمركزون في المؤسسات الصغيرة غير المصرح بها وشغل داخل البيوت، وفي ميدان التجارة .

خلال النصف الثاني من عقد التسعينات شرع في تطبيق برنامج الاستقرار وتعديل الهيكلي الذي أدى إلى تحسين الاقتصاد شيا فشيا ...لكن مع ذلك تدهورت القدرة الشرائية للأسرة وتفاقمت البطالة .[1]

[1] – شلالي فارس : **دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001/2004 مع المحاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005/2009** ، رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2004/2005 ،ص، ص89-90

خلاصة الفصل :

في ضوء ما تيسر عرضه نجد أن :

– تؤكد العديد من الدراسات وجود علاقة قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي،كما يعتبر القطاع الخاص ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة و المنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة المستهلكة ؛

– كانت الدعوة إلى عملية الخوصصة وتشجيع القطاع الخاص، وقد تناولت الخوصصة المفاهيم عدة اختلف حسب اختلاف الباحثين وعلماء اقتصاد؛كما تهدف عملية الخوصصة إلى زيادة المنافسة الأداء الاقتصادي وتوسيع الملكية وتقليص عجز الميزانية وتنشيط وتطوير أسواق المال ؛

– إن مشكلة التشغيل هي مشكلة قديمة حديثة التداخل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، كما تتدخل الأبعاد الرمانية لحلها، ومن ثم فانه لابد من النظرة المتكاملة وليست الجزئية لهذه القضية للوصول إلى حل متوازن، ولنجاح سياسات التشغيل لابد من مساهمة كل الأطراف المعينة بذلك وكذلك التنسيق بين كل القطاعات والهياكل .

الفصل الثاني

القطاع الخاص وتأثيره في سياسة التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2017-1985

تمهيد:

تسعى الدراسة من خلال هذا الفصل إلى التطرق إلى تطور التشغيل وذلك من خلال التطرق لهيكله من ناحية الفئة العمرية والمستوى التعليمي وحسب طبيعة النشاط الاقتصادي، وهذا لأجل تشخيصها وإبراز أهم الاختلالات التي شابت وضعية التشغيل بالجزائر خلال فترة الدراسة، والتطرق لدور أجهزة دعم القطاع الخاص في ترقيته ومدى فعاليته في توفير مناصب شغل، من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودور هذه الأخيرة في توفير مناصب الشغل، وفي أخر هذا الفصل ستتطرق الدراسة إلى قياس اثر تطور القطاع الخاص على مستوى التشغيل ومنه كان تقسيم الفصل كتالي :

المبحث الأول: تطور التشغيل ودور أجهزة دعم القطاع الخاص في ترقيته بالجزائر.

المبحث الثاني: أثر القطاع الخاص عل التشغيل في الجزائر 1985-2017.

المبحث الأول :تطور التشغيل ودور أجهزة دعم القطاع الخاص في ترقيته بالجزائر

نتطرق في هذا المبحث إلى هيكل التشغيل في سوق العمل بالجزائر، وذالك من خلال الفئة العمرية وطبيعة النشاط الاقتصادي وهذا من اجل كشف أهم الاختلالات التي شابت وضعية التشغيل بالجزائر، وإبراز دور أجهزة دعم القطاع الخاص ومدى مساهمتها في توفير مناصب شغل، وكذا تطور التشغيل من خلال القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول :تطور هيكل التشغيل في سوق العمل بالجزائر

نتطرق في هذا المطلب إلى دراسة هيكل القوى المشتغلة من عدة جوانب و مؤشرات ولكن ستختصر الدراسة أهم التغيرات الحاصلة على مستوى هيكل هذه الفئة من خلال إبراز تطورها وفقا لمعيار النوع(أنثى وذكر) وفئات العمر وكذا توزع هذه القوة على مستوى النشاط الاقتصادي.

أولا -حجم القوى المشتغلة وتطور معدلاتها:

تعكس البيانات الموضحة في الجدول أدناه تطور حجم القوة المشتغلة ويعتبر ذلك من الآثار التي السلطات من خلال برامج الاستثمارات العمومية، ولكن للتأكد من طبيعة التأثير يستدعي ذلك معاينة وإبراز أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب الشغل وذلك من خلال دراسة تطور هيكل القوى المشتغلة وتوزعها على مستوى القطاعات الاقتصادية.

مع بداية الانتعاش الاقتصادي سنة 2000 عرف حجم التشغيل تطورا وارتفاع في عدد المناصب، وهذا ما يبرزه بيانات الجدول أدناه.

الجدول رقم(01): تطور القوة المشتغلة ومعدل التشغيل خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة:بالألف

السنوات	2000	2003	2006	2007	2010	2013	2014	2015	2016
حجم التشغيل	6179	6684	8868	8594	9736	10789	10239	10594	10845
معدل التشغيل%	20.31	20.98	26.48	25.20	27.06	28.17	26.17	26.50	26.58

المصدر: الموقع الديوان الوطني للإحصائيات:www.ons.dz/emploi-chômage :تاريخ الزيارة: 2019/05/03.

نلاحظ من البيانات ارتفاع معدل التشغيل من 20.31 %إلى 26.58 %خلال الفترة 2000-2016 محقق زيادة 4666000 منصب شغل خلال نفس الفترة، وذلك راجع لتحسن الظروف الاقتصادية وتطور إيرادات الدولة نتيجة الوفرة المالية المحققة بارتفاع أسعار البترول والتي أدت إلى تبني السلطات لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي تركز على بعث دفعة قوية من الاستثمارات العمومية مما أدى إلى خلق وتوفير مناصب شغل واعتماد الدولة لبرامج تشغيل تساعد على إدماج الشباب في عالم الشغل.

ورغم وجود استقرار في مستوى التشغيل بنسبة تقارب 26% خلال الفترة2000-2016، إلا أن هذا لا يعكس الصورة الحقيقية لوضعية التشغيل، إلا بعد التطرق لهيكله التشغيل التي ستبرز وتكشف أهم الاختلالات التي يعاني منها التشغيل، خلال فترة الدراسة، وهذا ما ستوضحه لدراسة..

ثانيا– تطور حجم المشتغلين وفقا لفئات العمر:

الهدف من دراسة القوة المشتغلة وفقا لفئات العمر هو محاولة معرفة تمركز المشتغلين وفقا لأعمارهم وعليه يوضح الشكل التالي تطور القوة المشتغلة وفقا للفئات العمرية:

الشكل رقم (01):يوضح تطور حجم المشتغلين وفقا لفئات العمر

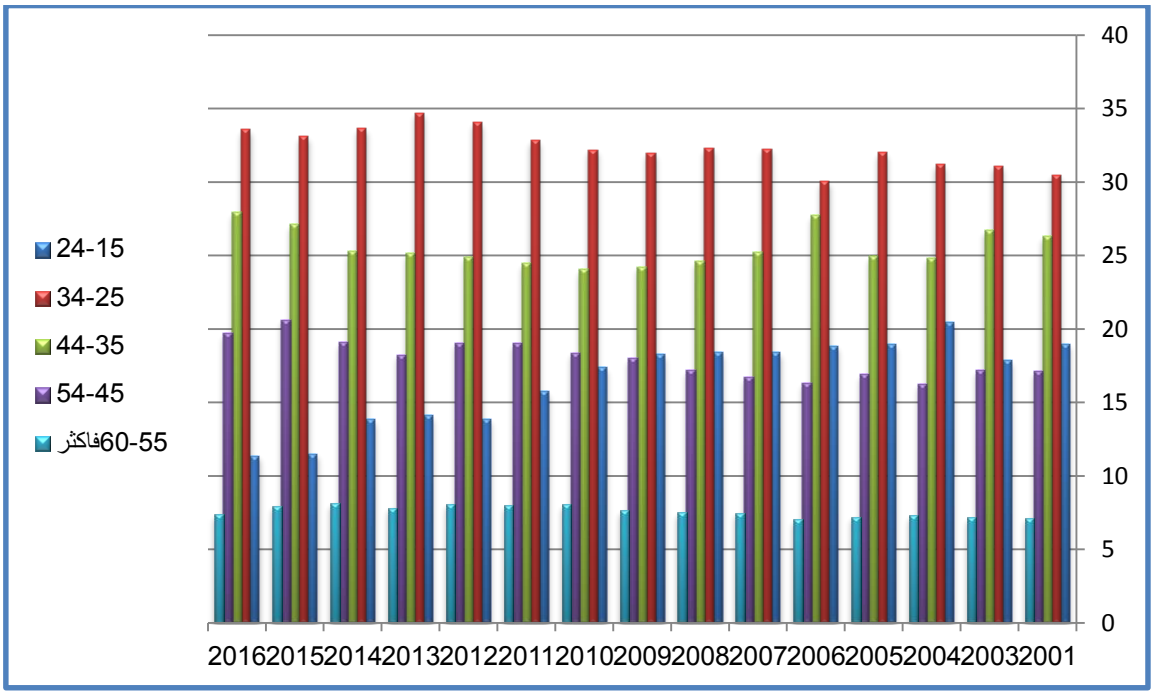

المصدر: مخرجات Excel اعتمادا على معطيات الملحق رقم(01).

يلاحظ من خلال الجدول أن أغلب القوة المشتغلة هي من فئة الشباب حيث تصدرت الفئة (25-34سنة)[1] المركز الأول تراوحت نسبتها من 30.49% إلى 33.57% خلال الفترة 2001-2016 وهذه النتيجة توافق السن المشروط لمعظم البرامج التشغيلية لهذه الفئة العمرية،أما الفئة (35-44سنة) تصدرت المركز الثاني بنسبة تراوحت 26.28% إلى 27.93%خلال نفس الفترة.

كما نلاحظ أن الفئة (15-24 سنة) تراوحت نسبتها من 18.99% إلى 11.36% وهي أقل نسبة مشتغلين وذلك راجع لانتساب هذه الفئة للتعليم الثانوي والجامعي وكذا أداء الخدمة الوطنية والتي تعتبر عن تأجيل دخول هذه الفئة لسوق العمل.

[1] – تم دمج الفئات العمرية في فئات تضم 10سنوات لكل فئة بدل 05سنوات.

ويلاحظ من الشكل كذلك انخفاض في نسبة المشتغلين المنتمين لفئتي (45-54سنة) و(55-60سنة فأكثر) ويرجع السبب إلى استفادة أغلبية المشتغلين من التقاعد النسبي[1].

ثالثا- تطور القوة المشتغلة وفقا للنوع :

نتطرق في الدراسة إلى هيكل القوة المشتغلة وفق النوع وهذا لأجل إبراز تمركز التشغيل في كلا الجنسين (ذكور-إناث).

الجدول رقم(02): القوة المشتغلة وفقا للنوع في الفترة 2000-2016

الوحدة:بالألف

السنوات	2000	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015	2016
الذكور	5383	6439	7372	7718	8262	8393	8517	8660	8933
الاناث	797	1359	1497	1428	1474	1777	1668	1934	1912

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على www.ons.dz/emploi-chomage تاريخ الزيارة: 2019/05/03.

يلاحظ من خلال الجدول أن فئة الذكور هي النسبة المشتغلة الأكبر وذلك راجع إلى أن معظم المناصب المتوفرة تلاءم الذكور أكثر من الإناث، وخاصة أن معظم المناصب المتوفرة هي في قطاع الأشغال العمومية والفلاحة

كما يلاحظ أن حجم المشتغلين من فئة الإناث في تزايد حيث انتقلت من 797 سنة 2000 إلى 1219 سنة 2016 وذلك لاقتحام المرأة بعض القطاعات منها (التربية-الصحة...)، وهذا ما يبرزه الشكل أدناه.

الشكل رقم(02):القوة المشتغلة وفقا للنوع في الفترة2000-2016

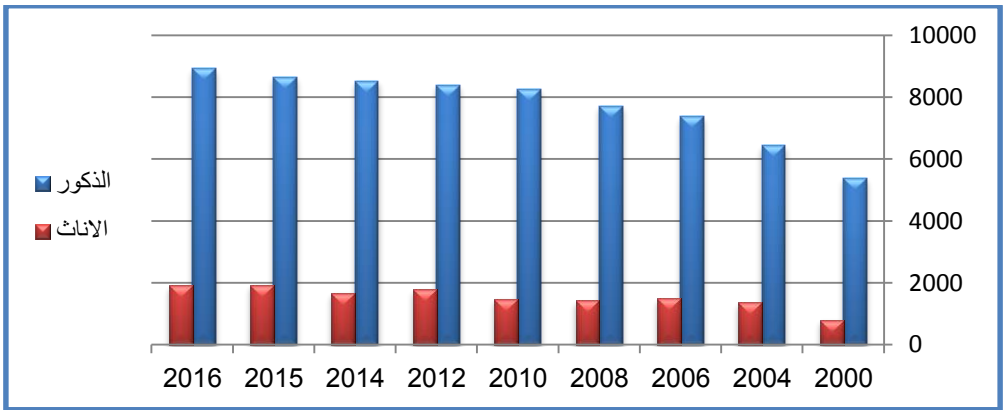

المصدر: مخرجات Excel اعتمادا على معطيات الجدول رقم(02).

[1]- التقاعد النسبي يشترط في هذا النوع من التقاعد بلوغ سن 50سنة بالنسبة للرجال و20سنة عمل على الأقل، وبالنسبة للمرأة يخفض السن إلى 45سنة ومدة عمل 15سنة.

رابعا:تطور القوى المشتغلة وفقا للمستوى التعليمي:

نتيجة لانتشار الوعي والثقافة بين أفراد المجتمع نجد أن النسبة الأكبر من القوة المشتغلة هي من فئة المتعلمين ولكن على اختلاف مستوياتهم بنسب متفاوتة وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الجدول رقم(03): تطور نسبة التشغيل لأصحاب مستوى التعليم العالي خلال فترة2010-2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبةالتشغيل%	39.6	34.9	46.7	49.1	46.0	46.1	44.0

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات،www.ons.dz،تاريخ الزيارة:2019/05/03.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التشغيل لدى مستوى التعليم العالي هي في ارتفاع مستمر وذلك خلال الفترة 2010-2013 حيث ارتفعت من 39.6% إلى 49.1% وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- تشغيل أصحاب الشهادات في مناصب عقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني .
- إتاحة مناصب في التوظيف بصورة كبيرة وخاصة في قطاعات مهمة مثل قطاع التربية والتعليم العالي وقطاع الصحة.

ولكن ما يلاحظ أن هذه النسبة قد انخفضت من 46% إلى 44% خلال السنوات المتبقية وهذا راجع لبوادر الأزمة المالية في الجزائر والتي كان سببها انخفاض أسعار النفط.

خامسا:تطور القوى المشتغلة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي و القطاع القانوني:

2- تطور القوى المشتغلة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي:

توزيع القوى المشتغلة حسب طبيعة قطاع النشاط الاقتصادي ويمكن إبراز وتوضيح بيانات الجدول أدناه:

الجدول رقم(04): يمثل تطور القوى المشتغلة لطبيعة النشاط الاقتصادي

السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء وأشغال عمومية	التجارة وخدمات	السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء وأشغال عمومية	التجارة وخدمات
2001	21.06	13.82	10.44	54.68	**2009**	13.11	12.61	18.14	56.14
2002	26.33	9.23	15.75	48.70	**2010**	11.67	13.73	19.37	55.23
2003	21.13	12.03	11.97	54.88	**2011**	10.77	14.24	16.62	58.37
2004	20.73	13.60	12.41	53.25	**2012**	8.97	13.13	16.35	61.55
2005	17.17	13.16	15.07	54.61	**2013**	10.58	13.04	16.60	59.78
2006	18.15	14.25	14.18	53.42	**2014**	8.8	12.6	17.8	60.8
2007	13.62	11.96	17.73	56.68	**2015**	8.7	13	16.8	61.6
2008	13.11	12.48	17.22	56.61	**2016**	8	13.50	17.50	61

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات،www.ons.dz،تاريخ الزيارة:2019/05/03.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع التجارة والخدمات هو القطاع المهيمن حيث وصلت نسبة المشتغلين إلى 61.55% سنة 2016، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية حيث نجد نسبة التشغيل في هذا القطاع تتراوح من 10.44%سنة 2001 إلى 19.37%سنة 2010، إلا أنها سجلت انخفاض سنة 2016 بنسبة 17.50%، وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط وتدهور إرادات الدولة.

كما يلاحظ أن نسبة القوة المشتغلة في قطاع الصناعة انتقلت من12.6 % سنة 2014 إلى 13.50%سنة 2016 بعد أن تراجعت من14.24% سنة2011، وفي المقابل نلاحظ تدني مساهمة قطاع الفلاحة في اليد العاملة من 21.06% سنة 2001 إلى 8% سنة 2016، وهذا ما يوضحه الشكل (03).

الشكل رقم(03): يمثل تطور القوى المشتغلة لطبيعة النشاط الاقتصادي

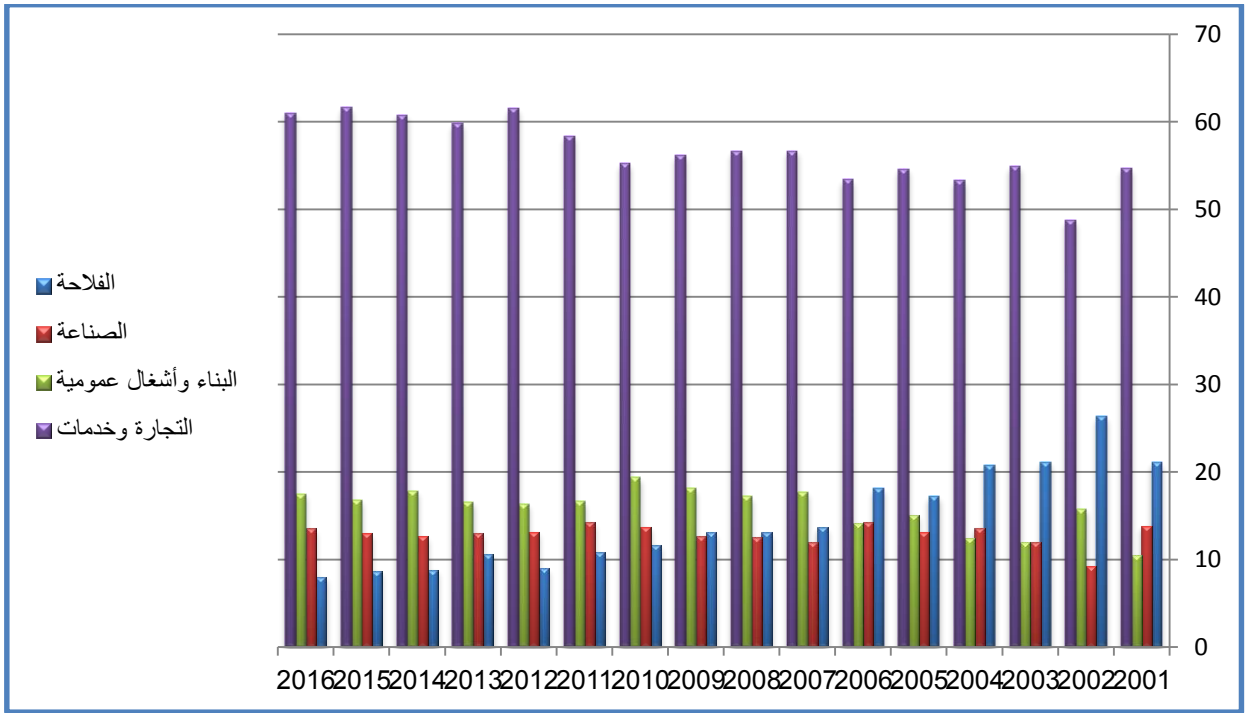

المصدر:مخرجات Excel اعتمادا على معطيات الجدول رقم(04).

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه يتضح أن:

1. قطاع التجارة والخدمات :

يستحوذ هذا القطاع على أكثر من نصف القوة المشتغلة نسبتها سنة 2016 على 61% وهذا راجع إلى إن المشتغلين يفضلون العمل في الإدارة نتيجة التسهيلات والتحفيزات الإدارية .

معظم المشاريع التي مولت عن طريق أجهزة الدعم القطاع الخاص كان النصيب الأكبر منها في القطاع الخدمات، فمثلا وكالة (CNAC)كان النصيب الأكبر للمشاريع الممولة بنسبة 63.52% في هذا القطاع حيث الخدمات 21.70% ونقل البضائع 33.04 % ونقل المسافرين 8.78%[1].

[1] : Bilan mensuel et données statistiques- données statistiques mensuelles, Nationales et Régionales, Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité, Caisse Nationale d'Assurance Chomage (CNAC) , Mai 2017.

وكذا معظم البرامج المستخدمة في إطار برامج التشغيل منها : برنامج الإدماج المهني و البرامج المسيرة من طرف الوكالة للوطنية للتنمية الاجتماعية متمركزة بنسبة كبيرة في القطاع الإداري، حيث سجلت سنة 2017 بنسبة 32% في هذا القطاع[1].

تفضيل الأفراد العمل في الإدارة، نظرا لتأقلم مؤهلاتهم أكثر مع هذا القطاع وبصفة خاصة العنصر النسوي، الذي دخل بنسبة كبيرة في قطاع التربية والصحة والقضاء...الخ.

2. قطاع البناء والإشغال العمومية :

رتب هذا القطاع بعد قطاع الخدمات الأول حيث بلغت نسبة القوى المشتغلة في 19.37 %سنة 2010، وهذا راجع للمشاريع الكبيرة المبرمجة في إطار ما يسمى برامج الإنعاش الاقتصادية، والتي تمركزت حول الاستثمارات العمومية طريق شرق غرب وتهيئة العمران وبناء جامعات، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 17.50 % سنة 2016 وهذا راجع إلى تراجع الاستثمارات في الدولة ووقف عدة مشاريع في هذا القطاع بسبب انخفاض سعر النفط.

3. قطاع الفلاحة:

يلاحظ من الجدول أن القوة المشتغلة هي في تناقص حيث انخفضت من21.06% سنة 2001 إلى 8% سنة 2016 ويرجع ذلك لتأثر هذا القطاع بالتقلبات التي يشهدها من سنة إلى أخرى والظروف المناخية، وتساقط الأمطار وقد عرف القطاع أوج نشاطه خلال 2001-2009 حيث كان يشغل ما يقارب من 21.06 % إلى 13.11 % من القوى التشغيل وذلك نظرا لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الزراعية التي شهدتها الفترة والتسهيلات التي منحتها الدولة للفلاحين وصغار المستثمرين منها المخطط الوطني للفلاحة.

ولكن هذا النشاط للقطاع لم يستمر وبدأ القطاع يشهد انخفاض في استحداث مناصب العمل، وهذا راجع لإعطاء الدولة الأولوية لقطاع الأشغال العمومية في برامج الإنعاش الاقتصادي حيث ركزت على التهيئة العمرانية،كما أن هذا القطاع متأثر بطبيعة الظروف المناخية.

4. قطاع الصناعة:

يحتل القطاع الصناعي في جميع الدول المتقدمة مكانة رائدة من حيث مساهمته في خلق مناصب العمل، إلا أن هذا القطاع الاستراتيجي والحيوي لا يزال يعاني من أزمة عميقة في بلادنا، حيث متمركز في بعض القطاعات التحويلية وقطاع المحروقات.

[1]- NOVEMBRE DE l'ANEM POUR LE SITE WEB STATISTIQUES Agence Nationale de l Emploi , INFORMATIONS 2017، page 2.

ونلاحظ من الجدول تذبذب في نسبة القوى المشتغلة حيث أنها لا تتجاوز15%خلال الفترة 2001-2016 ،وهذا راجع لضعف القطاع الصناعي في الجزائر إلى ضعف القطاع الصناعي العمومي من جهة، وإلى سيطرة القطاع الخاص الأجنبي على هذا القطاع، خاصة في قطاع المحروقات الذي لا يشغل إلا اليد العاملة الماهرة والمؤهلة، كما انه يعتمد على كثافة رأس المال والتقنية المتطورة.

2-تطور القوى المشتغلة وفق القطاع القانوني:

إن تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يعتمد على النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، أدى إلى تحول في تطور مساهمةكلا من القطاع العام والخاص في التشغيل وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (05):بين تطور القوى المشتغلة وفقا للقطاع القانوني :

الوحدة:بالآلاف

السنة	2004	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع العام	2678	2964	3149	3234	3346	3743	4354	4440	4100	4455	4355
النسبة%	6.56	7.26	7.71	7.92	8.2	9.17	10.66	10.88	10.04	10.91	10.67
القطاع الخاص	5120	5080	5997	6236	6390	5756	5816	6348	6139	6139	6490
النسبة%	7,82	7,74	9,15	.529	9.75	8.79	8.9	9.7	9 .37	9.37	9.91

المصدر: الموقع الديوان الوطني للإحصائيات:www.ons.dz/emploi-chômage :تاريخ الزيارة: 2019/05/03.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الخاص يعتبر مساهما أكثر في استيعاب القوى العاملة من القطاع العام حيث يوفر أكثر مناصب العمل وهذا راجع للسياسات المعتمدة من طرف الدولة في تحفيز هذا القطاع لتشغيل عدد أكبر من اليد العاملة، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل هو محاولة السلطات خلق مناخ مناسب لترقية نشاط هذا القطاع من خلال إرساء وبعث قوانين استثمار تسهل وتحفز عملية إنشاء وتمويل مثل هذه المؤسسات منها قانون التوجيهي رقم(01/18) الصادر في 12ديسمبر 2001 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري التي يمكن تطبيقها، وكذلك البدء في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تحفيز وانتعاش اقتصادي جديد .

المطلب الثاني: دور أجهزة دعم القطاع الخاص في رفع مستوى التشغيل

تهدف هذه البرامج إلى خلق مناصب شغل في مختلف المؤسسات ومختلف الأنشطة، وأن تكون مسيرة من طرف أصحابها ومدعمة بنسب كبيرة من قبل خزينة الدولة، بالإضافة إلى المساهمة الشخصية ومن بين الأجهزة المشرفة على تنفيذ هذه البرامج ما يلي:

أولا: دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 93-177 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهرا، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي ،كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، ومن بين هذه الأعمال هي[1]:

1-1 **كيفية التمويل**: تقدر التكلفة الإجمالية للاستثمار بخمسة (5) ملايين دينار كحد أقصى، بينما الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار الخاص بالمشروع المقرر ويحدد حسب المستويين الآتيين:

المستوى الأول : 5%من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن مليوني دج أو يساويهما.

المستوى الثاني: 10%من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني دج ويقل عن خمسة ملايين دينار أو يساويهما.

بينما يتغير مبلغ القروض غير المكافأة (دون فائدة والممنوحة من CNAC) بحسب كلفة استثمار إحداث النشاط ولا يمكن أن يتجاوز:

- 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن مليوني دينار أو يساويهما.
- 20%من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني دينار ويقل عن خمسة ملايين دينار أو يساويهما.

كما يمنح هذا القرض في الحالتين مرة واحدة عند انطلاق المشروع الذي ينجزه البطال أو البطالون ذوو المشاريع.

أما بالنسبة للمبالغ الممولة من طرف البنوك فلا يمكن أن تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي لاستثمار.

[1] -مسعودي زكرياء، **واقع سياسة التشغيل من خلال الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1990-2010)**،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي،2011-2012،ص192.

2- حصيلة استحداث مناصب الشغل:

يبلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق النقد الدولي للتامين على البطالة 138716مشروع من أصل 772776ملف مودع، حيث حضيت مشاريع الذكور بالنصيب الأكبر في التمويل بنسبة 90,18% في المقابل 9.81% مشروع للإناث. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (05) :

الجدول رقم(06): عدد المشاريع الممولة ومناصب العمل المستحدثة من قبل (CNAC)

الفترة	الخدمات	منذ إنشاءها الى غاية سنة 2016	النسبة %
عدد الملفات المودعة	رجال	678149	87.75
	نساء	94627	12.24
	المجموع	772776	100
عدد المشاريع الممولة	رجال	125105	90.18
	نساء	13611	9.81
	المجموع	138716	100
عدد مناصب العمل	رجال	950474	99.95
	نساء	415	0.04
	المجموع	950889	100

Source : Bilan mensuel et données statistiques- données statistiques mensuelles, Nationales et Régionales, Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité, Caisse Nationale d'Assurance Chomage (CNAC) , Mai 2017.

من خلال الجدول نلاحظ انه مول69% من المشاريع المودعة، ولكن أين تمركزت هذه المشاريع وهذا ما يوضحه الجدول الموالي .

الجدول رقم (07):توزيع المشاريع الممولة من قبل (CNAC) حسب النشاط الاقتصادي.

الفترة النشاط	منذ إنشائها الى غاية 2016	النسبة%
الفلاحة	17513	12.62
الصناعات التقليدية	11886	8.56
الخدمات	30111	21.70
الصناعة	10740	7.74
بناء واشغال عمومية	8080	5.82
أشغال الري	321	0.23
صيانة	795	0.57
الصيد	404	0.29
أعمال حرة	831	0.59
نقل بضائع	45844	33.04
نقل مسافرين	12191	8.78
المجموع	138716	100

Source : Bilan mensuel et données statistiques- données statistiques mensuelles, Nationales et Régionales, Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité, Caisse Nationale d'Assurance Chomage (CNAC) , Mai 2017.

نلاحظ ان المشاريع الممولة من طرف الوكالة تمركزت في قطاع الخدمات بنسبة 21.70% و نقل البضائع بنسبة 33.04% ، كما إن استحداث المناصب لكل مشروع يتراوح بين (06) و(07) منصب ويعتبر العدد قليل، وذالك لتمركز المشاريع في قطاع الخدمات وبالأخص نقل البضائع

ثانيا: دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ)[1]:

يمكن تعريف الوكالة على أنها هيئة تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، حيث تعمل هذه الوكالة تحت إشراف الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، إذ تعمل على الإدماج المهني للشباب وذلك عن طريق تمويل ودعم المؤسسات المصغرة المنشأ من طرفها.

هي هيئة ذات طابع خاص أخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كتسمية لها، حيث تم إنشاؤها بموجب الأمر 14/96 المؤرخ في 24 جويلية 1996 وهذا الجهاز موجه للشباب البطال من أصحاب المبادرات للاستثمار في المؤسسة المصغرة، والذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعماره ما بين 19 و35 سنة، ويمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه، إلى جانب للاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع، وباستثناء النشاطات التجارية فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى 10 مليون دج، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على

[1] طهراوي دومه على، مرجع سبق ذكره،ص191-192.

قرض بدون فوائد من الوكالة وقرض بفوائد منخفضة من البنك ومساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع. ومن أجل إدخال مرونة أكبر وزيادة تحفيز للعاطلين للإقبال على عروض الوكالة، فإنه تم اتخاذ عدة إجراءات في شهر مارس 2011 من خلال اجتماع مجلس الوزراء، وهذه الإجراءات لا تختلف عن التدابير التي اتخذت للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سوى أن هذه الإجراءات خاصة بالفئة العمرية (19-35)، وتمول الوكالة المشاريع المقترحة لهذه الشريحة من الشباب، و الممولة من قبل الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب.

1-2 أنواع التمويل :

أ-التمويل الذاتي: في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار كله من الحالة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع مع إعطاء امتيازات استثنائية من الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية.

ب-التمويل الثنائي: بالإضافة إلى المبادرة الشخصية تمنح الوكالة قرضا بدون فوائد ويكون الاستثمار والإنشاء بتمويل ثنائي كالتالي:

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الاجمالية	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة
المستوى الأول	أقل أو يساوي 5000.000 دج	% 71	% 29
المستوى الثاني	يفوق 5000.001 دج ولا يتجاوز 10.000000 دج	%72	% 28

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

ج-التمويل الثلاثي: في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل هذه الأموال المصغرة المتفاوتة حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة والتركيبة المالية للاستثمار الثلاثي ويكون حسب قيمة الاستثمار كما في الجدول التالي:

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الاجمالية	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الاول	حتى5000.000دج	1%	29%	70%
المستوى الثاني	من5000.001إلى10.000.000دج	2%	28%	70%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

إضافة إلى خدمات التمويل تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- ✓ تشجيع كل الأشكال وتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولي.
- ✓ تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع.
- ✓ إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.

✓ إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وانجازها واستغلالها.

✓ تكفل جهات مختصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

2-2حصيلة نشاط الوكالة:

يمكن إبراز حصيلة نشاط الوكالة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(08):يمثل المشاريع الممولة والوظائف المستحدثة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ)

السنوات	إجمالي المشاريع الممولة	النسبة%	الوظائف المستحدثة من المشاريع الممولة	النسبة %
2011	42832	18.82	92682	19.08
2012	65812	28.93	129203	26.6
2013	43039	18.92	96233	19.81
2014	40856	17.96	93140	19.18
2015	23676	10.40	51570	10.61
2016	11262	4.95	22766	4.68
المجموع	227477	100%	485594	100%

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،www.ansej.org.dz، تاريخ الزيارة:2019/05/05.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة سنة 2011 هو 42832 مشروع، وهذا يثبت ارتفاع في عدد المشاريع الممولة حيث بلغ عدد المشاريع الممولة لسنتي 2009 و2010 على التوالي: 20848 و22641 مشروع[1].

وما يمكن ملاحظته ارتفاع عدد المشاريع الممولة بنسبة 30.84% بين 2010 و2011، وبنسبة 10.11% سنة 2012 ويرجع هذا الارتفاع لان الدولة خلقت في 2011 تحفيزات كبيرة جدا وهذا ما جاء في اجتماع مجلس الوزراء 22 مارس 2011 والذي تضمن عدة تحفيزات خاصة بالتمويل للمؤسسات الصغيرة والمصغرة، وكذا الوضع الاقتصادي لدولة كان مريح جدا حيث وارتفعت إرادات الدولة نتيجة لارتفاع أسعار النفط ب119 دولار للبرميل.

كما نلاحظ أن بعد سنة 2014 نلاحظ انخفاض كبير جدا وهذا راجع لعدة أسباب من بينها:

وهذا نتيجة انخفاض سعر النفط الذي يعتبر مصدر أساسي لتمويل الخزينة العمومية.

كذلك نتيجة تبني إجراءات ترشيدية وتقييدية في إطار تمويل المشاريع خاصة في قطاعات معينة من طرف الوكالة والتي لم تعد تدعم قطاع النقل وخدمات عموما.

[1] مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره،ص196.

ثالثا :دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 14/04 المؤرخ في: 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة في تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500000 دج موجه لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.

وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط ببيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة[1].

3-1صيغ التمويل: تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير صيغتين لتمويل انطلاقا من سلفه صغيرة من دون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز100000 دج، وقد تصل إلى 250000دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز1000000دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع احد البنوك.

الجدول رقم(09):يمثل أنماط التمويل المتاحة في إطار القروض المصغرة

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف(شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1000000دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	5%من النسبة التجارية مناطق خاصة(الجنوب الهضاب العليا)
	كل الأصناف	1%	70%	29%	10%من النسبة التجارية (بقية المناطق)

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة،www.angem.dz، تاريخ الزيارة:2019/05/05.

وبالنسبة للمرسوم الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، فقد عدل وتمم المرسوم التنفيذي رقم 04 - 15 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير2004 بالمرسوم التنفيذي رقم 11-134 مؤرخ في17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة2011 وشروطه هي[2]:

- رفع سقف التمويل بالنسبة للتمويل الثنائي الخاص بشراء المواد الأولية من 30 ألف دينار جزائري إلى 100 ألف دينار جزائري وبدون فوائد.

[1] مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره،ص197.

[2] نفس المرجع ،ص198.

- المساهمة الشخصية التي كانت 10% أصبحت تساوي (0) صفرا.
- فترة التأجيل أصبحت سنة بدلا من ثلاثة (03) أشهر.
- فترة التسديد أصبحت أربع (04) سنوات.
- رفع سقف التمويل من 400 ألف دينار جزائري إلى مليون دينار جزائري بالنسبة لشراء عتاد صغير لإنشاء نشاط محدد.
- المساهمة الشخصية أصبحت 1% بدلا من (ما بين 3% و5%).
- فترة التسديد أصبحت ثلاث (03) سنوات بعدما كانت تتراوح ما بين 60 أشهر وسنة.
- قروض غير مكافأة إلى غاية 95%.

3-2حصيلة نشاط الوكالة: لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005 ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة قروضا مصغرة بأنواعها المختلفة عبر كامل التراب الوطني، وفيما يلي مجموعة أرقام تعكس نشاط الوكالة إلى غاية 2017.

الجدول رقم(10):عدد القروض الممنوحة خلال الفترة 2005-الثلاثي الأول 2017.

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة%
الزراعة	112358	14.11
الصناعات الصغيرة	307667	38.64
البناء والاشغال العمومية	67766	8.51
الخدمات	165853	20.83
الصناعة التقليدية	138815	17.83
التجارة	3122	0.39
الصيد البحري	752	0.09
المجموع	7996333	100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة،www.angem.dz، تاريخ الزيارة: 2019/05/05.

من خلال الجدول يقدر العدد الإجمالي لقروض الممنوحة خلال الفترة (2005-2017) يقدر ب:796333 قرض، ويتمركز توزيع القروض في الصناعات الصغيرة بنسبة كبيرة، وصلت 38.64 %خلال نفس الفترة ويرجع السبب في ذلك إلى إدخال الأنشطة متعدد تدخل ضمن هذه القطاعات، والتي من بينها صناعة الخبز والحلويات وكذالك صناعة الألبسة والأغطية المترلية ....الخ، ثم تليه قطاع الخدمات والصناعة التقليدية بنسبة20.83% و 17.34%على الترتيب، وكذا قطاع الخدمات من الحلاقة والتجميل والأكلات السريعة، كما بلغت حصيلة الوظائف المستحدثة إلى 1202272وظيفة ، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (11):عدد الوظائف المستحدثة في إطار الوكالة.

السنوات	عدد الوظائف	النسبة %
2005	4994	0.42
2006	33331	2.77
2007	25847	2.15
2008	63148	5.25
2009	91101	7.58
2010	77934	6.48
2011	161417	13.43
2012	219641	18.27
2013	166053	13.81
2014	176315	14.67
2015	126152	10.49
2016	32045	2.67
2017	24294	2.02
المجموع	1202272	100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة،www.angem.dz، تاريخ الزيارة:2019/05/05.

نلاحظ أن مجموع المناصب المستحدثة موزعة خلال الفترة 2005-2017 وان اكبر سنة تم خلق فيها المناصب سنة 2012، وهذا راجع لتحفيزات التي جاءت في إطار تموينات هذه الأجهزة.

- ولكن السؤال الذي المطروح هل هذه المناصب تتناسب مع عدد المشاريع الممولة؟

لكن من الجدول نلاحظ أن نسبة استحداث المناصب لكل مشروع لا تتجاوز منصب واحد، وهذا قليل جدا مقارنة بالتمويلات المخصصة.

ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى تمركز المشاريع الممولة في قطاعات الصناعات المصغرة (صناعة الخبز والحلويات..الخ) وقطاع الخدمات (الحلاقة والتجميل ...الخ).

المطلب الثالث : تطور التشغيل من خلال القطاع الخاص في الجزائر .

مع توجه الدولة نحو تجسيد آليات اقتصاد السوق، وكذا انتشار ثقافة الاستثمار في الوسط الاجتماعي والاقتصادي، استطاع القطاع الخاص في الجزائر أن يؤسس لمكانة اقتصادية واجتماعية في المجتمع، وذلك من خلال الانتشار الواسع لنشاطات هذا القطاع من جهة واستقطابه لید عاملة مؤهلة.ومنه سنتطرق في هذا المطلب لدور كل من القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2017.

ويمكن إبراز دور القطاع الخاص على الصعيد سياسة التشغيل من بين أهم الأدوار التي يقوم بها أو ما يجب أن يقوم به في المستقل، وذلك من منطلق أن الدولة قدمت الدعم الكبير لهذا القطاع لكي يكون طرفا أساسيا في المنظومة التنموية، من خلال توسع نشاطاته واستحواذه على نسبة معتبرة من اليد العاملة.

الجدول رقم(12): عدد مناصب الشغل التي وفرها القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2002-2017.

	عدد المشايع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب عمل	%
القطاع الخاص	61926	98.8%	8570379	88.2%	1050246	94.5%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz: تاريخ الزيارة:2019/05/28.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الخاص يعتبر مساهما أكثر في استيعاب القوى العاملة من القطاع العام حيث يوفر 94.5% منصب عمل من 61926 مشروع،و كل مشروع يوفر ما يقارب 17 منصب عمل ،وهذا راجع للسياسات المعتمدة من طرف الدولة في تحفيز هذا القطاع لتشغيل عدد أكبر من اليد العاملة، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل هو محاولة السلطات الوطنية خلق مناخ مناسب لترقية نشاط هذا القطاع من خلال إرساء وبعث قوانين استثمار تسهل وتحفز عملية إنشاء وتمويل مثل هذه المؤسسات منها قانون التوجيهي رقم:(01/18) الصادر في 12 ديسمبر2001 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري التي يمكن تطبيقها، وكذلك البدء في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تحفيز وانتعاش اقتصادي جديد من خلال وضع إستراتيجية تسمح بانطلاق عملية تنمية مستدامة، والأخذ بعين الاعتبار منح الأفراد الوسائل التي تمكنهم من خلق الثروة، وتشجيع الفرص التي من شانها خلق مناصب عمل دائمة.

وستبرز الدراسة تطور أهم هياكل القطاع الخاص، والمتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الاستثمار الأجنبي.

أولا : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التشغيل بالجزائر .

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتقاس أهميتها ودرجة مساهمتها في الاقتصاد الوطني بمدى قدرتها على استيعاب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة العاطلة عن العمل.

وهكذا فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في أي اقتصاد نظرا لمساهمتها في التشغيل وخلق مناصب الشغل. والجدول الموالي يوضح لنا عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة2001-2017.

الجدول رقم(13) :عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2017 .

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المناصب المستحدثة	عدد المناصب في كل مؤسسة[1]
2001	245358	634375	2.06
2002	261863	684341	2.61
2003	288587	705000	2.44
2004	312959	838504	2.68
2005	342788	1157856	3.38
2006	376767	1252647	3.32
2007	410959	1355399	3.03
2008	519526	1540209	3.00
2009	587494	1546584	2.63
2010	619072	1625686	2.62
2011	659309	1724197	2.61
2012	711832	1848117	2.60
2013	777816	2001892	2.57
2014	852053	2157232	2.53
2015	934569	2371020	2.54
2016	1022621	2540698	2.48
2017	1074503	2655470	2.47

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على نشريات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم www. mdipi.gov.dz، تاريخ الزيارة، 2019/05/28.

من خلال الجدول نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من245358 سنة 2001 إلى 1074503 سنة 2017، بزيادة مقدرة ب 829145 ونسبة مقدرة ب 338% مؤسسة جديدة ، أي زيادة

[1]– عدد المناصب في كل مؤسسة=عدد المناصب المستحدثة/عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثلاثة أضعاف، محققة بذالك تطور في مناصب الشغل المستحدثة خلال نفس الفتـــرة و المقـــدرة ب 2021095 ونسبة مقدرة ب 319% منصب شغل نسبة متساوية ومقدرة بثلاثة أضعاف، ورغم أن النمو كبير جدا في عـــدد المؤسسات إلا أن هذا لا يشخص وضعية هذه المؤسسات في استحداث مناصب الشغل، حيث أن عدد المناصـــب في كل مؤسسة ضعيف جدا ومحصور من 02-03 عامل، وهذا راجع لتمركز المؤسسات في قطـــاع الخـــدمات بنسبة كبيرة جدا، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2003-2017.

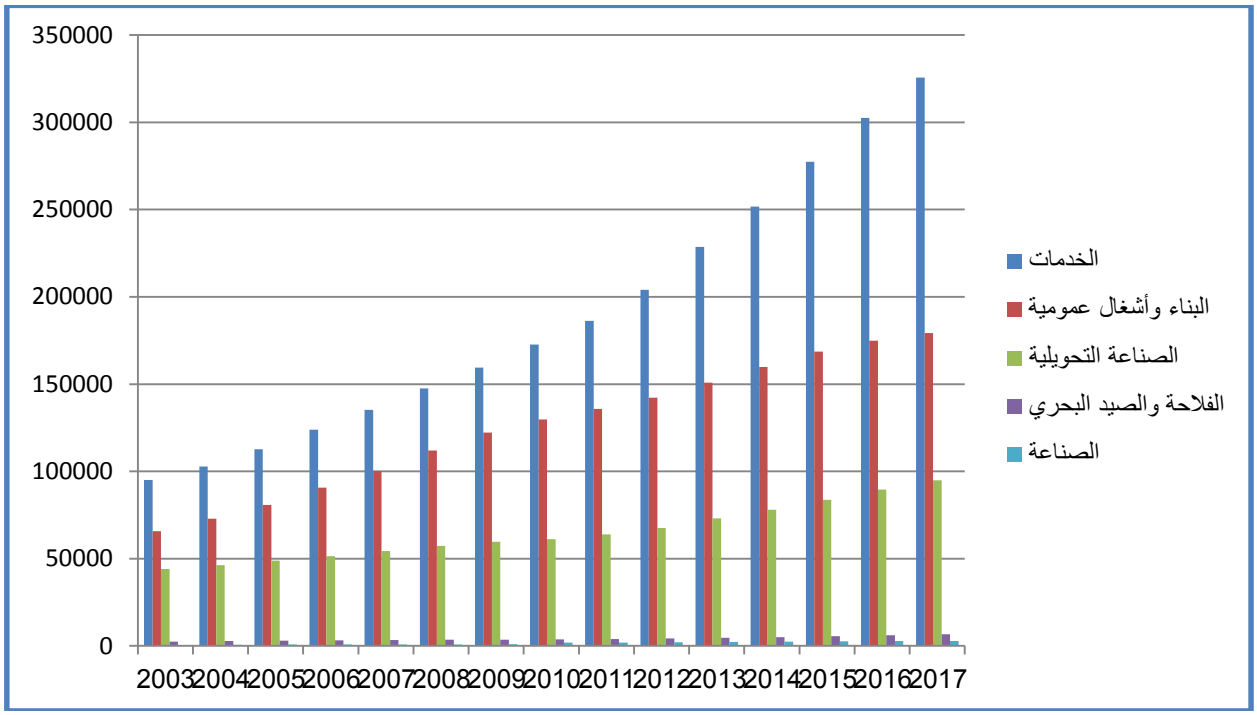

المصدر: مخرجات Excel اعتمادا على معطيات الملحق رقم(02).

ثانيا : دور الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر .

لقد سمحت المشاريع الاستثمارية ، على امتصاص البطالة ولو بنسبة قليلة، وخلق مناصب شغل مـــن خـــلال الامتيازات الضريبية التي استفاد منها المستثمر والجدول التالي يبين التوزيع الســـنوي لمشـــروعات الاســـتثمارية ، ومناصب الشغل التي وفرتها هذه المشاريع والمصرح بها لدى الوكالة ANDI خلال الفترة 2002-2017 .

الجدول رقم(14):ملخص المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المصرحة خلال الفترة 2002-2017.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	98.58%	11780833	82.38%	1098011	89.15%
الاستثمار الأجنبي	901	1.42%	2519831	17.62	133583	10.85%
المجموع	63235	100%	14300664	100%	1231594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz: تاريخ الزيارة:2019/05/28.

يتضح من الجدول أن الاستثمار المحلي استحوذ على 98.58 %من مجموع المشاريع الاستثمارية المصرحة خلال الفترة 2002 إلى 2017 والاستثمار الأجنبي أخد حصة ضعيف جدا؛ بنسبة 1.42 % .

ومن الملاحظ أن الاستثمار الأجنبي مولد للشغل بنسبة كبيرة جدا، حيث أن 1.42 % من عدد المشاريع الممولة من طرف ANDI استحدثت ما يقارب 10.85 % منصب عمل من مجموع المناصب، ولكن لو رفعت نسبة المشاريع الممولة في الاستثمار الأجنبي من 1.42 % إلى 8 % لوصلت نسبة استحداث مناصب الشغل إلى ما يقارب 61.13 % من المناصب المستحدثة خلال الفترة 2002-2017، وهذا ما يدعو إلى زيادة تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر لأجل جذب واستقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي.

ويمكن إرجاع ضعف الاستثمار الأجنبي إلى ضعف مناخ الاستثمارات في الجزائر والذي يتميز بوجود كثرة الفساد المالي والإداري والمحسوبية، وكذا عدم استقرار القوانين.

المبحث الثاني: أثر القطاع الخاص على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1985-2017

من أكثر التطورات في الاقتصاد هو التأكيد المتزايد على تطوير الطرق الإحصائية واستخدامها في تحليل المشكلات الاقتصادية، هذا النوع من التحليل يسمى بـ: الاقتصاد القياسي، وقد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نموذج الانحدار، وفي أواخر الثمانينات من القرن العشرين ظهرت طريقة التكامل المتزامن وأصبحت أكثر شيوعا واستعمالا لتقدير نماذج الانحدار، كونها تأخذ الاتجاه العشوائي لسلاسل الزمنية مما يجنب الوقوع في الانحدار الزائف.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الدراسة القياسية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: بناء النموذج والتعريف بتغيرات الدراسة

من أجل أن تكون المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي فإنه يجب أن تكون $n \geq 30$ وبالتالي فإن فترة الدراسة سوف تصبح من (1985-2017)، وتعد مرحلة الإلمام بمعطيات العينة المختارة للدراسة وبناء النموذج من أهم المراحل التي تؤدي بنا إلى تحليل قياسي قريب جداً من الواقع، ومطابق للنظريات الاقتصادية والمدلول الاقتصادي من خلال علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، وبناء على الدراسات النظرية والتجريبية التي تم تقديمها في الفصل الثاني، فإنه سيتم التعرض في هذا المبحث إلى بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة .

أولا – بناء النموذج :

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم المراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب لن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه ، وبداية نشير إلى أهم هاته المتغيرات،بناء على ما سبق عرضه من الإطار النظري والدراسات السابقة، فإنه سوف يتم اختيار نموذج الدراسة على النحو التالي :

$$CHOM = f(MDT, INF, GROWTH, EAI, FCT, EXP)$$

كما هو شائع في الدراسات الاقتصادية يتم إدخال الصيغة اللوغاريتمية على المتغيرات لأنها الطريقة المناسبة، لها ايجابيات، منها: إزالة الاتجاه الأسي للمتغير، أي الاتجاهات الحادة، وكذلك منها تحويل صيغة النموذج إلى الصيغة الخطية إذا كان النموذج في صيغته الأصلية غير خطية ،[1] وبعد عدة محاولات من اختيار أهم صيغة للنماذج فقد تبين أفضلية الصيغة اللوغاريتمية كما هو موضح فيما يلي:

$$lCHOM = f(lMDT, lINF, lGROWTH, lEAI, lFCT, lEXP)$$

[1]– بشير عبد الله بلق: **محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة من 1962 إلى 2010**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السادس، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ديسمبر 2015، ص ص 39-40.

حيث أن:

1-المتغير التابع عبارة عن :

CHOM: البطالة " المتغير التابع "؛

2- المتغيرات المستقلة تعبر عن :

MDT : القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

INF : التضخم ؛

GROWTH : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ؛

EAI : نفقات الاستثمار و التجهيز؛

FCT: نفقات التسيير ؛

PXE : الصادرات .

ثانيا – التعريف بمتغيرات الدراسة

في هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي في نظرنا سوف تحدد العلاقة بين البطالة والقطاع الخاص وفيما يلي شرح مفصل لهذه المتغيرات.

– **البطالة** : تعرف البطالة وفق منظمة العمل الدوليILO هو: إن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل و راغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده .

– **القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**: هي عبارة عن قروض تمنحها البنوك التجارية للخواص أو القطاع الخاص ولها علاقة عكسية مع المتغير التابع البطالة.

– **التضخم** : يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر على المستوى العام لأسعار جميع أو معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، ويكون هذا الارتفاع في صورة مستمر ولفترة زمنية طويلة ومؤثرا في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للفرد، بحسب النظريات الاقتصادية هناك علاقة عكسية سلبية بين التضخم والبطالة وهو ما تترجمه نظرية فليبس .

– **النمو الاقتصادي**: سوف يتم الأخذ بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمعبر عن النمو الاقتصادي،وبحسب نظرية اوكن فإنها علاقة عكسية بين النمو والبطالة .

– **نفقات التسيير** : يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمكتوبة أساسها من الأجور الموظفين ومصاريف صيانة ...الخ، وهي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية ويتوقع ان تكون هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير والبطالة .

– **نفقات الاستثمار والتجهيز** : وهي تلك النفقات في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفيذ باعتمادات الدفع حيث تتعلق بالتجهيزات الجماعية وإشغال المنشات الكبرى الاقتصادية والإدارية والجماعية،

وتهدف من خلالها الدولة إلى تكوين رؤوس أموال يقصد بتنمية الثروة الوطنية، توزع حسب المخططات الإنمائية السنوية، ويتوقع أن تكون هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير والبطالة .

– **الصادرات** : هي الموارد والسلع والخدمات التي تباع خارج الحدود الوطنية في الأسواق الدولية، ويتوقع أن تكون هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير والبطالة .

المطلب الثاني : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

المرحلة الأولى تخص دراسة السلاسل الزمنية وذلك من ناحية الاستقرارية (مركبة الاتجاه العام، الجذر الأحادي)، فلابد من إيجاد درجة التأخير للسلاسل الزمنية محل الدراسة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي في السلاسل الزمنية .

أولا – الإطار النظري لاختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية:

تعرف السلاسل الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات المرتبة عبر الزمن، وغالباً ما تكون الفترات الزمنية متساوية ومتعاقبة، وتختلف هذه الفترات حسب طبيعة الظاهرة (يومية، أسبوعية، شهرية، فصلية، سنوية)؛ وتستخدم السلاسل الزمنية في مجالات عديدة ومختلفة منها الإحصاءات الاقتصادية الدورية والإحصاءات السكانية؛ وتستخدم أيضاً في عملية التنبؤ بقيم متغير ما.

تعتبر دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية من الشروط المهمة للتكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية، ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما إذا كان من النوع (Trend Stationary)TSأو (DifferenceStationary)DS.

- السلاسل من نمط TS : هي عبارة عن سلاسل زمنية تتسم بعدم الاستقرار، لها اتجاه عام محدد، فضلاً عن سياق عشوائي توقعه الرياضي مساوٍ للصفر وتباينه ثابت؛
- السلاسل من نمط DS : هي أيضاً عبارة عن سلاسل زمنية غير مستقرة، ذات اتجاه عام عشوائي، وتتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل.

وتعد اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، التي من بينها اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس بيرون.

أولاً– اختبار ديكي فولر المطور (ADF) AugmentedDickey and Fuller :

أولى الاختبارات لجذر الوحدة قام بها ديكي وفولر عام 1979 ، وتم تطويرها فيما بعد إلى اختبارات مطورة عرفت بـ: AugmentedDickey and Fuller (ADF)، ويستلزم اختبار ديكي – فولر (DF) البسيط إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع وإدخاله أيضاً بتباطؤ لسنة واحدة كمتغير مستقل؛ واختبارات جذر الوحدة تعد الآن وسيلة تشخيص معيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية.

ومن النموذج التالي المسمى بنموذج الانحدار الذاتي Autoregressive (AR) process من الرتبة الأولى (AR1) يمكن عرض هذا الاختبار وذلك على النحو التالي: [1]

$$Y_t = \alpha Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: α معامل المتغير المستقل؛ ε_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه توفر الشروط التالية:

$$E(\varepsilon_t) = 0 \quad , \quad Var(\varepsilon_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \quad , \quad Cov(\varepsilon_t, \varepsilon_t) = 0$$

فإذا كان $(\alpha = 1)$ فهذا يعني وجود مشكلة جذر الوحدة، ويعاني من مشكلة عدم استقرار السلسلة حيث يوجد هناك اتجاه عام في البيانات.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بطرح $t-1$ من طرفي المعادلة للحصول على الفروق الأولى للمتغير Y_t (حيث $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$) لتصبح:

$$\Delta Y_t = (\alpha - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\lambda = (\alpha - 1) \text{ حيث } \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

ويصبح الفرض العدم λ يساوي الصفر $(H_0: \lambda = 0)$ أي وجود جذر وحدة في السلسلة، يعني أنها غير ساكنة، في مقابل الفرض البديل λ مختلف عن الصفر $(H_1: \lambda < 0)$ ، ويلاحظ أنه في حالة أن $\lambda = 0$ فإن $\Delta Y_t = \varepsilon_t$ فعندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى I(1) Integrated of Order ، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) ، وهكذا ... ، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0) ؛ ولقد جرت العادة على إجراء اختبار ديكي - فولر المبسط باستخدام ثلاثة صيغ من الانحدارات، أما الصيغتين الأخيرتين فهما على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \rho_1 t + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3)$$

والفرق بين هذه الصيغ، أن الأولى بدون ثابت وبدون اتجاه عام زمني، والثانية بإضافة ثابت وبدون اتجاه زمني، وأضيف الثابت والاتجاه العام الزمني في الصيغة الثالثة، وتأخذ جميع هذه الصيغ نفس فرضية العدم السابقة.

غير أن اختبار ديكي - فولر (DF) البسيط لا يصبح ملائماً إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي، أو ما يسمى بالارتباط السلسلي Serial Correlation ، وذلك بالرغم من كون المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى: اختبار ديكي- فولر المطور AugmentedDickey Fuller.[2]

[1]- دحماني محمد ادريوش: سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر،2014/2013، ص 118.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 658.

ويلاحظ في هذا الصدد أن هناك ثلاث صيغ للنموذج يمكن استخدامه في حالة ADF :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \rho_1 t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (6)$$

وهذه تمثل صيغ اختبار ديكي - فولر المطور (ADF test) AugmentedDickey-Fuller وتحمل نفس خصائص الاختبار المبسط (DF test) .

ويلاحظ هنا إن مشكلة الارتباط الذاتي سوف تختفي بعد إدراج عدد مناسب من الفروق، إذ تصبح t غير مرتبطة ذاتياً.

وتتمثل فروض الاختبار لجميع الصيغ المذكورة سابقاً كالآتي:

فرضية العدم : (السلسلة غير مستقرة) $H_0: \lambda = 0$

الفرضية البديلة : (السلسلة مستقرة) $H_1: \lambda < 0$

عند تطبيق اختبار ADF نكون بحاجة إلى تحديد p عدد التأخيرات الأمثل (إدراج تأخيرات كافية لإزالة الارتباط الذاتي للأخطاء)، ولتحقيق هذا الغرض يمكننا الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية مثل: معايير المعلومات (Schwarz or Akaike) أو استخدام إحصائيتي Box-Pierce أو Ljung-Box ، لاختبار الارتباط الذاتي بعد كل تأخير مضاف، حيث نتوقف عند أول تأخير نقبل من أجله الفرضية الصفرية التي تفترض غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

والقرار في الصيغ الثلاث المذكورة يكون بمقارنة القيمة المحسوبة لـ τ_λ^* مع القيمة الجدولية لديكي - فولر وهي $ADF_{\lambda(m,n,\alpha)}$ للنموذج m بصيغه الثلاث (4-5-6)، وحجم العينة n ، ومستوى المعنوية α من جداول خاصة باختبار ديكي - فولر والمطورة أيضاً بواسطة ماكينون Mackinnon(1991) .

وتتم المقارنة بين القيم المحسوبة والحرجة (الجدولية)، فإذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من المطلقة الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، مما يدل على معنوية المعلمة إحصائياً وعدم وجود جذر الوحدة (Unit Root) أي إن السلسلة الزمنية للمتغير المدروس مستقرة (Stationary)، والعكس صحيح، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي إن السلسلة غير مستقرة (Non stationary) وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول (First Difference) للسلسلة، وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى ... وهكذا.

ثانياً- اختبار فيليبس – بيرون (PP) Phillips – Perron Test :

وبالنسبة لاختبار فيليبس – بيرون (Phillips – Perron Test, 1988) فإنه يعتمد تقديره على نفس نماذج DF البسيط إلا أنه يختلف عن اختبار DF في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلميةNon-Parametric لإحصاءات ديكي ــ فولر، حتى يعالج مشكل الارتباط و/أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية.

ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:[1]

- ✓ التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي ــ فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة؛
- ✓ تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي؛
- ✓ تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث: $S_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب ايجاد عدد التباطؤات l (*Newey-West*) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات T : $l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$ ؛

- ✓ حساب إحصائية فيليبس – بيرون PP : $t^*_{\hat{\phi}} = \sqrt{k}\times\frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ والذي $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ مع

يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشاً أبيضاً، ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماكينون.

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة متولدة بواسطة عملية(ARIMA) Autoregressive Integrated Moving Average ، ولذا يرى هالاموزانولي(1993) Hallam and Zanoli أن اختبار (PP test) له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير. وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test)[2].

[1]- محمد شيخي:**طرق الاقتصاد القياس بمحاضرات و تطبيقات**،دارالحامدللنشروالتوزيع،عمان،2012،ط1، ص 212.

[2]- دحماني محمد ادريوش:نفس المرجع السابق، ص 120.

ثانيا- اختبار استقرارية سلاسل الدراسة:

سوف نقوم فيما يلي باختبار مدى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وهل هي مستقرة في المستوى الأصلي أم لا؟ فإذا تبين عدم استقرارها في المستوى الأصلي نأخذ الفروقات الأولى لها، ثم نختبر مدى سكون السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولى؛ وسوف نعتمد على اختبار كل من ديكي - فولر المطور وفيليبس - بيرون السابق الإشارة إليهما، وذلك في حالة ثابت، وثابت واتجاه عام، ولقد تم الاستعانة بالإضافة التي قدمها عماد الدين المصبح على برنامج EViews ، التي تقوم بإجراء اختبار ديكي - فولر المطور واختبار فيليبس بيرون بجميع الصيغ وبأخذ المستوى الأصلي والفروقات، وتم اختيار فترات الإبطاء بطريقة أوتوماتيكية من خلال معيارSchwartz Info Criterion ، وكانت النتائج كما يلي (اعتماداً على الملحق رقم: 3):

الجدول رقم (14): اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية

Variable	Dickey and Fuller (ثابت)	Dickey and Fuller (ثابت واتجاه عام)	Phillip-Perron (ثابت)	Phillip-Perron (ثابت واتجاه عام)
Lchom	- 0.2640	-1.5666	- 0.4981	-1.6331
Lmdt	-1.7791	-1.3035	-1.8757	-1.3455
Linf	-2.4532	-2. 6949	-2.4560	-2.7663
lgrowth	- 0.3233	-2.1158	- 0.1210	-2.7223
Leai	-2.4064	-4.1545	0.8776	- 4.6863***
Lfct	0.7506	-3.6258	0.6722	-3.6258**
Lexp	-1.9609	-0.4995	-1.8578	-0.7231

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

(*) معنوي عند 10 % .

(**) معنوي عند 5 % .

(***) معنوي عند 1 % .

من خلال الجدول (14) يوضح عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات في حالتها الأصلية، سواء اختبار ديكي - فولر المطور أو اختبار فيليبس - بيرون، بوجود ثابت أو ثابت واتجاه عام، مما يعني وجود جذر الوحدة، ما عدا متغيري LEAI و LFCT عند مستوى معنوية 1% و5% على التوالي بوجود الثابت والاتجاه العام، لكن بالثابت غير مستقرة، وبالتالي سوف نقوم باختبار استقرارية هذه السلاسل بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى لها، والنتائج موضحة في الجدول رقم (15) الآتي:

الجدول رقم (15): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية

Variable	Dickey and Fuller (ثابت)	Dickey and Fuller (ثابت واتجاه عام)	Phillip-Perron (ثابت)	Phillip-Perron (ثابت واتجاه عام)
Lchom	-5.0909***	-.1882	-5.1191***	-5.1246***
Lmdt	-4.5694***	-4.9985	-4.5776***	-4.9985***
Linf	-7.9370***	-7.8270	-7.9647**	-7.8545***
lgrowth	-3.0628**	-3.2774	-3.03322**	-3.3887*
Leai	-3.0628**	-4.0584	-3.0628***	-4.0403**
Lfct	-4.9624**	-4.9190	-4.9644***	-4.8974***
Lexp	-4.1678***	-4.1911	-4.3065***	-4.8092***

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

(*) معنوي عند 10 % .

(**) معنوي عند 5 % .

(***) معنوي عند 1 % .

من خلال الجدول رقم (15) وبعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية تشير النتائج إلى أن جميع السلاسل مستقرة عند مستوى معنوية 1 % و 5 % 10 % ، ومن ثم يمكن القول بأن جميع المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى، أي I (1) .

وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول، وبالتالي يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بنموذج جوهانسن.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية في الدرجة الأولى فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك.

أولاً– نماذج اختبار التكامل المشترك:

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل؛ وهكذا، فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل تؤول إليه المتغيرات الاقتصادية؛ وأهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هي:

- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر؛

- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن؛
- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL .

1- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر:

يعد اختبار انجل غرانجر Engel and Granger من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك، حيث اعتمدا على اختبار الفرض الصفري القائل بـ: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي، فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة، أي غير مستقرة، فيمكن قبول الفرض الصفري بعدم وجود تكامل مشترك في المعادلة، أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشمل على جذر الوحدة فيتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، ويشمل هذا الاختبار خطوتين[1]:

- **الخطوة الأولى:** وتشمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين X_t و Y_t باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_t$$

شرط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، ويتم التأكد من ذلك باستخدام أحد اختبارات جذر الوحدة.

يتم اختبار استقرار البواقي (ε_t) فإذا تم قبول فرضية العدم ($H_0 : \beta_1 = 0$) نستنتج بأن سلسلة البواقي المقدرة تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة، ومنه عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج، والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم.

- **الخطوة الثانية:** وتشمل على تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model ، إذ يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرين X_t و Y_t متكاملين تكاملاً مشتركاً لبيان العلاقة في الأجل القصير، وبعد ذلك القيام بإدخال البواقي المقدرة في الانحدار كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى كما في المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_1 + \alpha_2 \varepsilon_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

[1]- كامل كاظم علاوي ومحمد غالي راهي:، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، جامعة الكوفة، الكوفة، 2013،ص ص 224-225.

Δ : الفرق الأول؛ ε_t : حد الخطأ، سالب الإشارة ومعنوي إحصائياً؛ ε_{t-1} : حد تصحيح الخطأ.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن Johansen:

يعتبر هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبار Engle and Granger ، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وتعتمد منهجية جوهانسن على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك، والمسماة بـ: رتبة مصفوفة التكامل المشترك، ويعتمد على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + a_2 \Delta Y_{t-2} + a_{\rho-1} \Delta Y_{t-\rho-1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{\rho} a_i - I$ ؛

ρ : عدد التأخيرات.

ومن أجل $\rho = 1$ يصبح النموذج كالتالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة، فإن رتبة المصفوفة تصبح: $r = 0$ فنقول أنه لا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت: $r = k$ فهذا يدل على أن كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة، أما إذا رتبة المصفوفة: $k-1>r>1$ فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

رتبة المصفوفة π تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات، ويتم إحصائياً حسابها كما يلي:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} ln(1 - \lambda_i)$$

حيث: n : عدد الملاحظات؛ k : عدد المتغيرات؛ و λ_{trace} : هي قيم اختبار الأثر للمصفوفة .

ويتم اختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد r .

3- منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

تركز طرق تحليل التكامل المشترك المعتادة، مثل طريقة انجل- غرانجر (Engle and Granger)وطريقة جوهانسن(Johansen) على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، هذا يضع شرطاً مسبقاً وقيداً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات في شكل المستوى؛ لذلك، ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL , Autoregressive Distributed Lag Model)) كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل.

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب " اختبار الحدود Bound Test" المطور من قبل بازاران وآخرون (2001) Pesaran et al؛ حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model, AR(p)) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model)، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

ويتميز أسلوب اختبار الحدود بعدة ميزات إذا ما قورن بطرق التكامل المشترك المستخدمة عادةً من أبرزها أربع ميزات: أما الأولى، فهي أنه يختبر مدى وجود علاقة واحدة في المستوى بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة عندما لا يكون معلوماً يقيناً ما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر I(0) ، أو من الدرجة الأولى I(1) ، أو متكاملة بشكل مشترك. وأما الثانية، فتتمثل في تميز أسلوب اختبار الحدود بالثبات في حالة تحليل التكامل المشترك للعينات الصغيرة مقارنة بالطرق التقليدية الأخرى التي يقل الاعتماد عليها في ظل العينات الصغيرة، وتكمن الميزة الثالثة في أنه يتضمن معادلة واحدة فقط مما يسهل تقديرها وتفسير نتائجها. أما الميزة الرابعة، فهي أن طول إبطاءات المتغيرات الداخلة في النموذج يمكن أن تكون مختلفة[1].

بهدف إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة يقدم بازران وآخرون Pesaran and al (2001) نهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار منهج الحدود (Bounds Testing Approach)، ويأخذ النموذج الصيغة العامة التالية:

$$\Delta Y_t = C + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{t-1} + \beta_3 Z_{t-1} + \cdots + \sum_{i=0}^{p} \alpha_1 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_3 \Delta Z_{t-i} + \cdots + \varepsilon_t$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة، وتمثل: $\beta_1 , \beta_2 , \beta_3 , \ldots \ldots$ معلمات العلاقة طويلة الأجل، و $\alpha_1 , \alpha_2 , \alpha_3 , \ldots \ldots$ معلمات العلاقة قصيرة الأجل، في حيف أن C ، ε_t تشير إلى الحد الثابت وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وإذا تم التأكد من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير، ولأجل ذلك يتم حساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتكون الفرضية الصفرية H_0 كالتالي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \cdots = 0$$

[1]- بشير عبد الله بلق: محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة من 1962 إلى 2010، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السادس، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ديسمبر 2015، ص ص39-40.

ولدينا العكس أي الفرض البديل H_1 الذي ينص على " وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج":

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \cdots \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها Pesaran et al ، حيث نجد بهذه الجداول القيم الحرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم، أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل؛ إضافة إلى مجموعة من الاختبارات تهدف إلى معرفة ما إذا كان النموذج يخلو من مشاكل هيكلية مثل: اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، واستقراريةالنموذج باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares).

ثانياً- اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة باستخدام نموذج جوهانسن:

يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن وذلك من خلال تقدير نتيجة اختبار الأثر (λ_{Trace}) واختبار القيمة العظمى (λ_{max})، فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض القائل بعدم وجود متجه تكامل لمتغيرات الدارسة ($H_0: r = 0$)، ونقبل الفرض القائل بوجود على الأقل متجه تكامل واحد ($H_1: r \neq 0$)، وإذا كان العكس فالنتيجة تكون العكس من خلال قبول الفرض القائل بعدم وجود تكامل مشترك، ويوضح الجدول رقم (16) نتيجة اختبار الأثر (λ_{Trace}) واختبار القيم المميزة العظمى (λ_{max}) لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (16): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Date: 05/28/19 Time: 13:06
Sample (adjusted): 1987 2017
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LCHOM LMDT LINF LGROWTH LEAI LFCT LEXP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.847971	188.6243	125.6154	0.0000
At most 1 *	0.755752	130.2302	95.75366	0.0000
At most 2 *	0.617493	86.53344	69.81889	0.0013
At most 3 *	0.481612	56.74215	47.85613	0.0059
At most 4 *	0.396209	36.37416	29.79707	0.0076
At most 5 *	0.374591	20.73382	15.49471	0.0074
At most 6 *	0.180847	6.184002	3.841466	0.0129

Trace test indicates 7 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.847971	58.39413	46.23142	0.0017
At most 1 *	0.755752	43.69675	40.07757	0.0188
At most 2	0.617493	29.79130	33.87687	0.1424
At most 3	0.481612	20.36799	27.58434	0.3162
At most 4	0.396209	15.64034	21.13162	0.2466
At most 5 *	0.374591	14.54982	14.26460	0.0451
At most 6 *	0.180847	6.184002	3.841466	0.0129

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

تشير نتائج اختبار جوهانسن الواردة في الجدول رقم (16) إلى رفض الفرضية الصفرية، القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة 0.05، بسبب نتائج اختبار الأثر Trace التي تبين أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 188.6243 أكبر من القيمة الجدولية 125.6154، وعليه نرفض الفرض الصفري ونجزم بوجود معادلة تكامل واحدة على الأقل.

هذه النتائج يؤكدها اختبار القيم المميزة العظمى Max والذي يختبر الفرض الصفري القائل بأن عدد متجهات التكامل المتساوي هي r مقابل الفرض البديل بأنها تساوى r+1، لأن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 58.39413 أكبر من القيمة الجدولية 46.23142، وعليه نرفض الفرض الصفري ونؤكد على وجود معادلة تكامل واحدة على الأقل، وعلى ذلك يمكن القول طبقاً لهذه النتيجة أنه توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج.

المطلب الرابع: تقدير معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير

في هذا المطلب سوف يتم بإجراء الاختبارات المناسبة لنموذج الدراسة الذي تم تناوله سابقاً، وذلك بتقدير العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات التفسيرية، وذلك عن طريق نموذج المربعات الصغرى المصحح كلياً (FMOLS) في الأجل الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير.

أولاً- تقدير العلاقة بين البطالة والمتغيرات المستقلة الأجل الطويل:

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطوة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج FMOLS، الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$LCHOM_t = c + \beta_1 MDT_t + \beta_2 LINF_t + \beta_3 LGROWTH_t + \beta_4 LEAI_t + \beta_5 LFCT_t + \beta_6 LEXP_t + \varepsilon_t$$

حيث أن: C: الحد الثابت؛

β_1 , β_2 , β_3 , β_4 , β_5 , β_6: معلمات العلاقة طويلة الأجل؛

ε_t: الحد العشوائي.

وجاءت نتائج التقدير للنموذج كما هو موضح في الجدول رقم (17):

الجدول رقم (17): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة FMOLS

Dependent Variable: LCHOM
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/28/19 Time: 13:16
Sample (adjusted): 1986 2017
Included observations: 32 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West automatic bandwidth = 2.9476, NW automatic lag length = 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LMDT	-0.063493	0.078368	-0.810190	0.4255
LINF	-0.102088	0.030773	-3.317494	0.0028
LGROWTH	-1.025860	1.475903	-0.695073	0.4934
LEAI	-0.640293	0.565660	-1.131940	0.2684
LFCT	0.312947	0.462363	0.676844	0.5047
LEXP	-0.595973	0.422840	-1.409451	0.1710
C	40.85240	5.533554	7.382669	0.0000

R-squared	0.892235	Mean dependent var	2.848281
Adjusted R-squared	0.866371	S.D. dependent var	0.398920
S.E. of regression	0.145826	Sum squared resid	0.531632
Long-run variance	0.015321		

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) ما يلي:

-القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجماليLMDT:

عدم وجود علاقة معنوية بين القروض الموجهة للقطاع الخاص والبطالة، مما يعني أن هذه القروض الموجهة لا تؤثر إحصائياً على سلوك معدلات البطالة، حيث مازالت مساهمة القطاع الخاص في سياسة التشغيل ضعيفة وهذا راجع إلى أن:

- معظم هذه القروض الموجة للقطاع الخاص والإنشاء المؤسسات متمركزة في قطاع الخدمات، وهذا ما تبينه أجهزة الدعم في الدراسة، حيث استحوذ هذا القطاع على 59.47% وكالة ANGEM منذ إنشائها إلى غاية 2017 و 63.52%وكالة CNACمنذ إنشاءها إلى غاية 2016 والذي تعتبر مساهمته في استحداث مناصب الشغل قليلة جدا مقارنة بالقطاعات الإنتاجية كالصناعة والفلاحة، وفي ظل ضعف هذين القطاعين فإنه يؤدي إلى تشبع قطاع الخدمات وهذا ما يجعل غير مؤثر على سلوك معدلات البطالة .
- سيطرة القطاع غير الرسمي على القطاع الخاص، حيث كانت نسبته49.2% سنة 2015[1]،وبما أن القطاع غير الرسمي هو قطاع لا يلتزم بقوانين والتزامات الدولة مقارنة مع القطاع الرسمي، فإن ذلك يجعل المنافسة غير متوازنة.
- المناخ الاستثماري غير مناسب، وهذا لكثرة المحسوبية وانتشار الفساد في الجزائر.

- **التضخم LINF**:هناك علاقة معنوية بين التضخم والبطالة، حيث أنه كلما ارتفع التضخم بنسبة 1 % كلما انخفضت البطالة بنسبة 0.10 %، وهذا ما يتوافق مع نظرية فيليبس، وذلك يعني أنه في ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي، وترتفع مستويات الأسعار، ويقترن ذلك بزيادة الطلب على العمل، ويرتفع مستوى التشغيل، ومن ثم يقل معدل البطالة، وهو ما يبين أنّ ارتفاع مستوى التضخم يكون مصحوبا بانخفاض في مستوى البطالة.

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي LGROWTH**: لا توجد علاقة معنوية بين النمو الاقتصادي والبطالة،وهذا ما يتعارض مع نظرية أوكن التي تنص على أن الزيادة في نمو والناتج المحلي بـ2.5%تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 1% ، ويمكن ترجع عدم التأثير في الجزائر لأن النمو هش وظرفي مبني على قطاع المحروقات، حيث يساهم بما يقارب 70%في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأثر يعتبر غير مستقر في النمو، بالإضافة إلى أنقطاع المحروقات كثيف رأس المال وليس كثيف العمالة.

- **نفقات الاستثمار والتجهيز EAI**:لا توجد علاقة معنوية بين نفقات الاستثمار والتجهيز والبطالة، وهذا ما يتعارض مع نظرية كيتز، والتي تؤكد أن تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام خاصة الاستثمار الذي سوف يؤدي

[1]طهراوي دومة علي: **نفس المرجع السابق** ، ص

إلى زيادة الطلب الكلي الذي بدوره يحفز العرض ومنه خلق مناصب شغل وتخفيض معدلات البطالة، ويمكن إرجاع عدم تأثير نفقات الاستثمار في الجزائر على التشغيل إلى عدة أسباب منها: تمركز هذه النفقات في قطاع الأشغال العمومية خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2014/2000، والتي تقدر بمتوسط 93.44% ، وهذا الأمر يؤدي بهذا القطاع إلى الوصول لمرحلة التشبع، حيث أصبح خلق مناصب الشغل ضعيف مقارنة بنسبة نمو الفئة النشطة.

- **نفقات التسييرFCT** : لا توجد علاقة معنوية،وهذا ما يتناقض مع النظرية الكيترية، حيث أن نفقات التسيير أصبحت لا تؤثر على البطالة، وهذا راجع لوصول القطاع العام إلى مرحلة التشبع، خاصة القطاع الإداري الذي أصبح يعاني من البطالة المقنعة.
- **الصادراتEXP**:لا توجد علاقة معنوية بين الصادرات والبطالة، لأن هيكل الصادرات مختل، حيث أن 97%من الصادرات هي عبارة على محروقات، وهذا القطاع كثيف رأس المال وليس كثيف العمالة .
- ولكي يتم التأكد من صلاحية النموذج في عملية التقدير فإنه يتم إجراء بعض الاختبارات على النحو التالي:

✓ يلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن معامل التحديد المعدل للنموذج المقدر بلغ 0.8922، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 89.22 % من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما 10.78 %ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في الدراسية.

✓ ولمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل رقم (05) الآتي:

الشكل رقم (05): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج

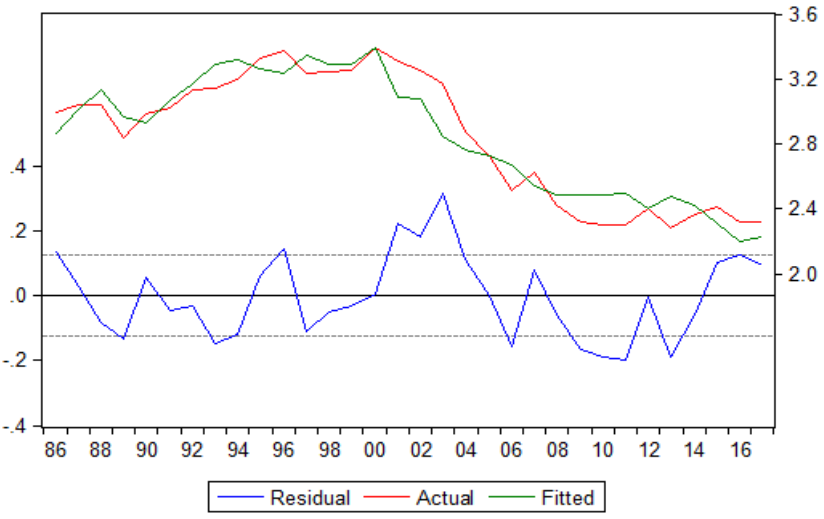

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

حيث يلاحظ من خلال الشكل رقم (05) تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

- ✓ يلاحظ أن نسبة دربن واتسون لدالة التضخم غير موجودة، وذلك لأن استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)، تتميز بقدرتها الفائقة على حل مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك يسقط اختبار ديربن واتسون ويكون غير صالح لاستخدامه في هذه الطريقة [1].
- ✓ كما يشار هنا لشرط التوزيع الطبيعي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج، فباستخدام اختبار Jarque-Bera وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض اتباع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي، والشكل رقم (06) الموضح أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم(06): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

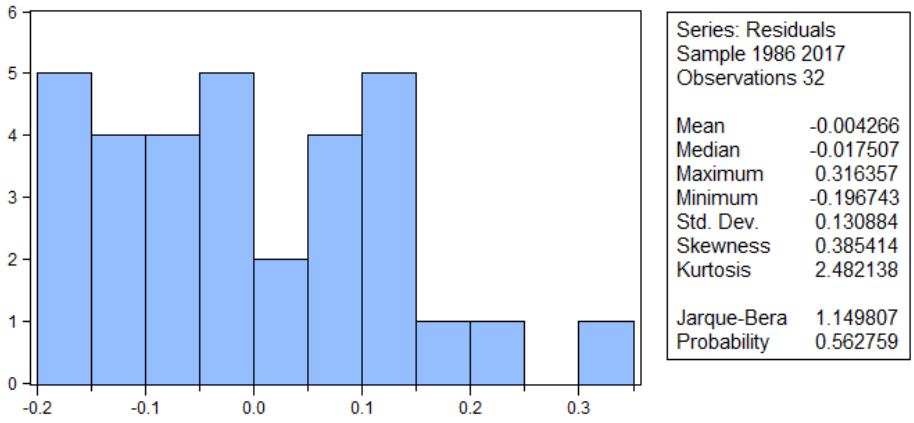

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

ثانياً- تقدير العلاقة بين البطالة والمتغيرات المستقلة في الأجل القصير:

وجود تكامل مشترك يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة الأجل، ويستخدم نموذج تصحيح الخطأ كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث تُستَخرج الفروقات (الأخطاء) بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في النموذج التكاملي، ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد، وفقاً للمعادلة التالية:

$$\Delta Z_t = \alpha + \sum_{i=0}^{p} \beta_1 \Delta Z_{t-i} + \lambda u_{t-1} + e_t$$

حيث تمثل: Z متجه المتغيرات المراد اختبارها، والمعاملات βمرونات الأجل القصير، ويمثل معامل الفروقات λ سرعة التكييف بين الأجل القصير والأجل الطويل، حيث يكون هذا المتغير مستقراً إذا كانت القيمة

[1]- مرام تيسير مصطفى الفرا: نفس المرجع السابق، ص 138.

المطلقة له أقل من واحد وإشارته سالبة [1]، وهي الطريقة التي تعرف بطريقة أنجل غرانجر لتصحيح الخطأ والتي يتم استخراجها وفق الخطوات التالية:

1- اختبار استقرارية البواقي:

تستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين، الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على البواقي (Resid) من هذا التقدير، والثانية اختبار مدى سكون البواقي (التي سوف يتم الرمز لها بالرمز: Z) المتحصل عليها من الخطوة الأولى، فإذا كانت البواقي ساكنة عند المستوى دل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة، أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها [2].

فإذا كانت بواقي هذا النموذج مستقرة، فنقول أن السلاسل المكونة لهذا النموذج متكاملة ومتزامنة، وللتأكد من استقرارية البواقي (Z) لهذا النموذج نستعمل اختبار PP عند المستوى الأصلي، والنتائج في الجدول رقم (18) التالي:

جدول رقم (18): ملخص نتائج اختبار PPللبواقي z للنموذج

	At Level	Z
With Constant	t-Statistic	-3.3449
	Prob.	*0.0212*
		**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2582
	Prob.	*0.0921*
		*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.3873
	Prob.	*0.0014*
		***

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

من خلال نتائج الجدول رقم (18)أعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار(PP)المحسوبة أقل من قيم(Mackinnon) المجدولة عند مستوى معنوية 1%، و5% و10%،مما يدل على أن سلسلة البواقيz مستقرة، ومنه متغيرات النموذج المقدر متكاملة ومتزامنة، وبالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

[1]- إياد خالد شلاش المحالي: أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009) دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 27، العدد الرابع، 2011، ص 341.

[2]- بشير عبد الله بلق: العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013، ص 365.

2- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك، واستقرار بواقي النموذج فإنه يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وبعد الاختبار كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (19)الآتي:

الجدول رقم (19): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: D(LCHOM)
Method: Least Squares
Date: 05/28/19 Time: 14:12
Sample (adjusted): 1987 2017
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LMDT)	-0.018397	0.051850	-0.354801	0.7260
D(LINF)	-0.026646	0.021387	-1.245891	0.2253
D(LGROWTH)	1.089114	1.337843	0.814082	0.4239
D(LEAI)	-0.982229	0.461847	-2.126742	0.0444
D(LFCT)	0.477944	0.437158	1.093299	0.2856
D(LEXP)	0.274586	0.558552	0.491604	0.6277
Z(-1)	-0.632823	0.135539	-4.668953	0.0001
C	-0.024865	0.024940	-0.997001	0.3291

R-squared	0.556574	Mean dependent var	-0.021946
Adjusted R-squared	0.421618	S.D. dependent var	0.116791
S.E. of regression	0.088822	Akaike info criterion	-1.786739
Sum squared resid	0.181453	Schwarz criterion	-1.416678
Log likelihood	35.69445	Hannan-Quinn criter.	-1.666108
F-statistic	4.124115	Durbin-Watson stat	2.123136
Prob(F-statistic)	0.004513		

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نستنتج من خلال الجدول رقم (19) ما يلي:

- هناك علاقة معنوية بين نفقات التجهيز والاستثمار والبطالة، حيث أنه كلما ارتفعت نفقات التجهيز والاستثمار بنسبة 1 % كلما انخفضت معدلات البطالة بنسبة 0.98 %في الأجل القصير.
- لا توجد علاقة بين بقية المتغيرات المستقلة والبطالة في الأجل القصير.

3- اختبار استقرارية النموذج في الأجل القصير:

لكي يتم التأكد من صلاحية النموذج في عملية التقدير للأجل القصير فإنه يتم إجراء بعض الاختبارات على النحو التالي:

- ✓ يلاحظ من خلال الجدول رقم(19) أن معامل التحديد المعدل للنموذج المقدر بلغ 0.5556، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 55.56 % من التغير الحاصل بالمتغير التابع في الأجل القصير.
- ✓ فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ Z(-1) فقد ظهرت سالبة عند مستوى معنوية 1 % وبقيمة 0.6328 ، مما يؤكد على دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل؛ وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، أي أنه عندما ينحرف معدل التضخم في المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 63.28 % من هذا الانحراف في الفترة (t).

✓ وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات تشخيصية تؤكد أن النموذج المقدر صحيح، مثل:

- مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (07): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقيلنموذج تصحيح الخطأ

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

حيث يلاحظ من خلال الشكل رقم (07)تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

كما يجب الإشارة هنا لشرط استقلالية المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة قمنا باستخراج قيمة معامل تضخم التباين (VIF) والذي عادة ما يشير للقيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (21): معامل تضخم التباين لنموذج تصحيح الخطأ

Variance Inflation Factors
Date: 05/28/19 Time: 14:15
Sample: 1985 2017
Included observations: 31

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
D(LMDT)	0.002688	1.412515	1.400879
D(LINF)	0.000457	1.165859	1.164679
D(LGROWTH)	1.789825	4.576673	4.185925
D(LEAI)	0.213303	4.202018	3.423681
D(LFCT)	0.191107	2.091530	1.345790
D(LEXP)	0.311980	2.965743	2.742573
Z(-1)	0.018371	1.218053	1.214117
C	0.000622	2.444077	NA

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) أن قيمة تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات أقل من القيمة 10 وبالتالي يعبر ذلك عن غياب التأثير السلبي لمشكلة الازدواج الخطي وبذلك يتم الاعتماد على نتائج النموذج المقدر.

- تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera): وجد بعد الاختبار أن قيمة الاحتمال الخاصة بها غير معنوية، فمن خلال قيمة JB=0.6990والتي كانت أقل من 5.99 = $\chi^2_{0.05}$ يثبت أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل رقم (08) يوضح ذلك:

الشكل رقم (08): التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج تصحيح الخطأ

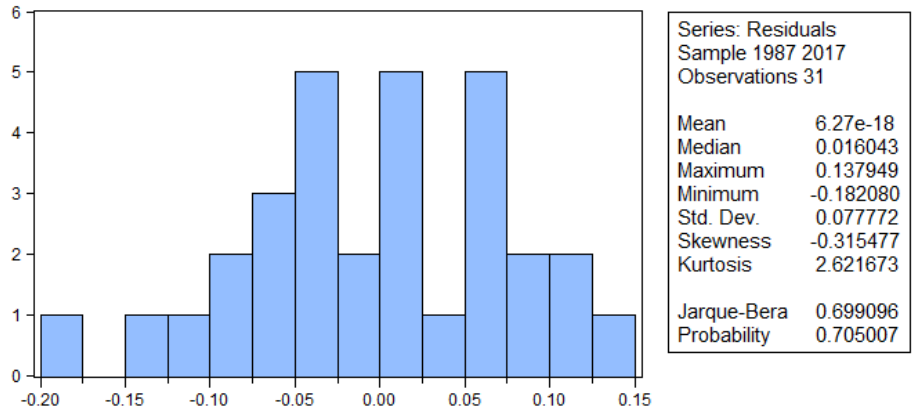

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

- ويجب إجراء اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير (SerialCorrelation LM Test)، وفي حال وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لا يمكن القبول بالنموذج المدروس والمقترح لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث [1].

وفي هذا الصدد، من المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، إذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كانحدار في النموذج)؛ ولهذا، يتم استخدام اختبارين، وهما:

- الأول، (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ويتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي؛

- الثاني، (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey) ويتعلق باختبار عدم ثبات التباين.

والجدول رقم (22) يوضح نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM).

[1]- ريم محمود: **محددات سرعة دوران لنقود فيسورية دراسة قياسية للفترة (1990-2010)**، مجلة جامعة البعث، المجلد: 39، العدد: 35،2017،ص183.

الجدول رقم (22): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.376326	Prob. F(2,21)	0.6909
Obs*R-squared	1.072614	Prob. Chi-Square(2)	0.5849

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

تشير نتائج اختبار (LM Test) في الجدول رقم (22) أن قيمة P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.6909 وهي أكبر من 0.05، أي أنه يمكن قبول فرضية العدم (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي رفض الفرضية البديلة (وجود ارتباط ذاتي)، وبناء عليه فإن النموذج المختار لدراسة العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات يعتبر مقبول من هذه الناحية.

أما فيما يخص الاختبار الثاني والذي يتعلق اختبار عدم ثبات التباين فكانت نتائج النموذج موضحة في الجدول رقم (23) التالي:

الجدول رقم (23): اختبار عدم ثبات التباين لنموذج تصحيح الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.751447	Prob. F(7,23)	0.6322
Obs*R-squared	5.770106	Prob. Chi-Square(7)	0.5668
Scaled explained SS	2.575427	Prob. Chi-Square(7)	0.9213

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر نتائج الجدول رقم (23) أن P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.6322 وهي أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على: عدم ثبات التباين، ونرفض الفرضية البديلة.

- وفي الأخير اختبار استقرارية النموذج لغرض التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، والشكل رقم (09) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الشكل رقم (09): استقرار نموذج اختبار تصحيح الخطأ

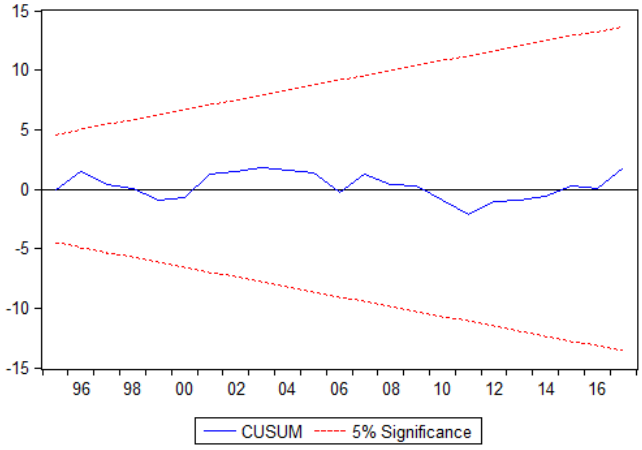

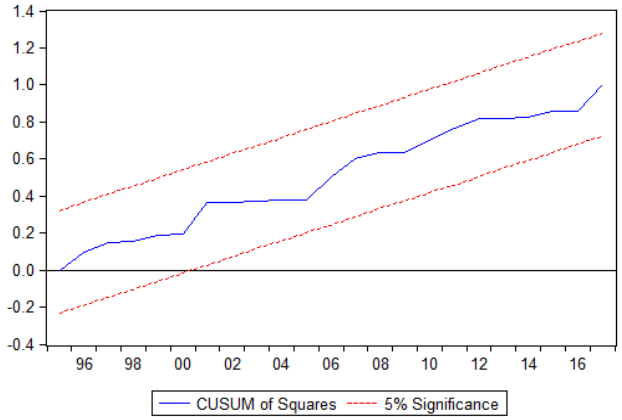

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل رقم (09) نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهـــذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %؛ نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعـــات البـــواقي المعـــاودة CUSUM of Squares؛ ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجـــل الطويـــل ونتائج الفترة القصيرة المدى.

خلاصة الفصل:

تبين من خلال الدراسة أن أهم ما يميز القوة المشتغلة في الجزائر يمكن إيجازها في العناصر التالية:

- هناك تمركز كبير في فئة الذكور في توزيع القوى العاملة الإجمالية، حيث ند أن نسبة الأكبر منها تتمركز بشكل كبير في فئة الشباب.

- تمركز القوة المشتغلة في الفئة العمرية (25-34 سنة).

- اختلال في توزيع القوى المشتغلة حيث نجد أن النسبة الأكبر موجود في القطاعات الغير إنتاجية (الإدارة والخدمات والنقل) بنسبة كبيرة تفوق 50%، في حين القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والفلاحة لم تسجل تحسن في نسبة استيعاب القوة العاملة خلال فترة الدراسة، وذالك لعدم إعطاء أولوية لهده القطاعات في إطار البرامج المنفذة

- برغم من التحفيزات التي قدمتها الدولة للأجهزة دعم القطاع الخاص بهدف الزيادة في خلق مناصب الشغل إلا أنها لم تحقق النتيجة المطلوبة، وهذا الأجهزة اغلبها تتمركز في قطاع الخدمات " غير منتجة " عوض التمركز في القطاعات الإنتاجية التي تتميز لاستيعابه الكبير لليد العاملة .

- لا يزال الاستثمار الأجنبي ضعيف وغير فعال وذلك لعدم ملائمة مناخ الاستثمار في الجزائر .

- مناصب الشغل المسجلة ضعيفة مقارنة مع حجم التمويل والامتيازات الممنوحة عن طريق أجهزة دعم القطاع الخاص " CNAC، ANJMANSJ "وبسبب ذلك استحوذ قطاع الخدمات على هذا التمويل .

- رغم التطور في العدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء الذي يظهر في كل عام إلا أن هذه المؤسسات لم تساهم بشكل فعال في استحداث مناصب شغل وحسب نموذج الدراسة فإن التضخم هو المتغير المتحكم في سلوك معدل البطالة .

- من خلال الدراسة توصلنا انه لا توجد علاقة بين القروض الموجهة للخواص والبطالة حيث مازلت مساهمة القطاع الخاص في سياسة التشغيل محتشمة ، وذلك راجع لتوجه معظم هذه القروض لقطاع الخدمات وسيطرة القطاع الغير رسمي .

- لكن المتغير المتحكم بسلوك معدل البطالة في الأجل الطويل هو التضخم وهذا ما يتطابق مع منحنى فليبس .

- في حين لا توجد علاقة بين البطالة والمتغيرات المستقلة في الأجل القصير ماعدا نفقات الاستثمار ، والتي ترتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع البطالة وهذا ما يتعارض مع نظرية كنز .

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر وذلك من خلال الإشكالية التالية : ما هو دور القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر ؟

وللوصول إلى الهدف قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين تناولنا من خلال الفصل الأول الإطار النظري للقطاع الخاص ومطالبات نجاحها . إما الفصل الثاني تناولنا فيه القطاع الخاص ودوره في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1985-2017.

نتائج الفرضية : من خلال ما تقدم في الدراسة استطعنا اختيار الفرضيات و تتضح على النحو التالي :

1- واجه تطور القطاع الخاص في الجزائر عدة معوقات من بينها ضعف المناخ الاستثماري ،كثرة الفساد ، البيروقراطية ،قوانين عدم استثمارها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية .

2- يعاني هيكل التشغيل من اختلالات وذلك أن القوى المشغلة تتركز في قطاع الخدمات بنسبة تفوق 50% وكذا تتمركز في فئة الذكور بنسبة اكبر من الإناث وهذا راجع لطبيعة مناصب العمل التي لا تتوافق مع هذه الفئة . وهذا ما يؤكد صحة الفرضية .

3- إن معظم مناصب الشغل المستحدث ضمن أجهزة التشغيل التي اتبعتها الجزائر ، هي في الغالب مناصب مؤقتة وفي القطاعات غير منتجة كالخدمات والنقل . وهذا ما يؤكد صحة الفرضية .

4- أكدت الدراسة صحة الفرضية من خلال قياس اثر القطاع الخاص على البطالة في الأجل الطويل يؤثر التضخم في سلوك معدلات البطالة وهذا ما يتوافق مع نظرية فليبس ، أما في الأجل القصير فان نفقات الاستثمار هي التي تتحكم في معدلات البطالة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

يمكن عرض أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها كما يلي :

1- من خلال دراستنا لنشأة وتطور القطاع الخاص بالجزائر،نجد أن خوصصة الاقتصاد الجزائري تعد أهم مرحلة مر بها القطاع الخاص ، والتي تهدف إلى تقليص دور الدولة وترقية دور القطاع الخاص ، لذلك فان سياسة الخوصصة في الجزائر هي المرحلة التي ينشا فيها بمفاهيمه الحقيقية المبنية على اقتصاد السوق .

2- القطاع الخاص في الجزائر يعتبر بداية حديثة نتيجة لان الدولة اتجهت إليه سنة 1995 .

3- إن تباطؤ نمو القطاع الخاص في فرص العمل بالجزائر راجع إلى عدة أسباب منها :

- عدم فاعلية مناخ الاستثمار .

- عدم توفير مناخ للاستثمار الأجنبي في الجزائر المولد لمناصب الشغل .

- يركز فقط على قطاع الخدمات عن باقي القطاعات .

4- تعتبر مساهمة أجهزة تدعيم القطاع الخاص مساهمة جد معتبرة ألا أنها تبقى دون المتوقع وهذا راجع لعدة أسباب من بينها: تمركز معظم المؤسسات في القطاع ألخدماتي وخاصة النقل والبضاعة وهذا مما يؤدي إلى استحداث ضعيف مناصب الشغل .

5- سيطرة القوة المشتغلة للذكور على الإناث ،وهذا يعود إلى عدم تكافؤ الفرص في التشغيل بين النساء والرجال ، بقدر ما يعود إلى الوزن الكبير للرجال في القوة العاملة مقارنة بوزن النساء .

6– مساهمة القطاع الخاص في سياسة التشغيل محتشمة وذلك لان المتغير المستقل الوحيد في الأجل الطويل كان التضخم ، وفي الأجل القصير نفقات الاستثمار وكذا تأثير هذه المتغيرات : التضخم ونفقات الاستثمار "دون المستوى .

7- أظهرت الدراسة الأهمية الاقتصادية للقطاع الغير رسمي من خلال نسبة التشغيل في هذا القطاع إلى إجمالي المشتغلين ، وأصبح هذا القطاع متنفس ليس فئة البطالين فقط ، بل حتى فئة المشتغلين ، نتيجة ضعف المداخيل وعدم قدرة العامل المشتغل على مواجهة تكاليف الحياة .

التوصيات و الاقتراحات التالية :

1– تشجيع القطاع الخاص من خلال تقديم تحفيزات في القطاعات الإنتاجية بدل القطاعات الخدماتية وذلك لخلق فرص عمل اكبر.

2- تقليل في الاعتماد على قطاع المحروقات وتشجيع القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي والفلاحة لاستحداث مناصب شغل ورفع من سياسة التشغيل .

3- إعطاء أولوية للاستثمارات ذات الطابع الإنتاجي والمشاريع المستثمرة في القطاعات كالفلاحة وذلك لتقريب اكبر عارضي وطالبي للعمل.

أفاق الدراسة :

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد الذي لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه المنهجية والعلمية ، وقدمنا رؤية كاملة أو نهايته عن دور الذي يستطيع القطاع الخاص إن يقوم به من اجل تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة تطرح نفسها على حاضرنا ومستقبلنا ، معتبر أفاقا مقترحة لأبحاث لاحقة نذكر منها :

- سياسات التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التشغيل في الجزائر.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01): يبين تطور حجم المشتغلين وفقا لفئات العمر

السنوات / فئة السن	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
15–19	372728	341538	469538	393147	469379	385000	415000	414000
%	5.98	5.11	6.02	4.89	5.29	4.48	4.52	4.37
20–24	810158	851363	1123794	1129925	1201696	1195000	1276000	1317000
%	13.01	12.74	14.41	14.05	13.55	13.91	13.89	13.90
25–29	962368	1036461	1275676	1357067	1360371	1477000	1590000	1673000
%	15.45	15.51	16.36	16.87	15.34	17.19	17.31	17.66
30–34	936882	1041010	1157632	1217917	1305236	1293000	1377000	1355000
%	15.04	15.57	14.84	15.14	14.72	15.05	14.99	14.31
35–39	898307	977556	1054982	1055709	1253100	1086000	1178000	1169000
%	14.42	14.63	13.53	13.12	14.13	12.64	12.82	12.34
40–44	738611	807590	880621	950859	1205074	1081000	1082000	1116000
%	11.86	12.08	11.29	11.82	13.59	12.58	11.78	11.78
45–49	630472	651461	704841	743339	825347	804000	916000	995000
%	10.12	9.75	9.04	9.24	9.31	9.36	9.97	10.50
50–54	435283	495958	562296	615927	622754	631000	663000	709000
%	6.99	7.42	7.21	7.66	7.02	7.34	7.22	7.49
55–59	223698	243577	315166	337505	346383	389000	429000	473000
%	3.59	3.64	4.04	4.20	3.91	4.53	4.67	4.99
60سنة فأكثر	220264	237543	253866	242826	279364	253000	260000	251000
%	3.54	3.55	3.26	3.02	3.15	2.94	2.83	20.65
المجموع	6228771	6684057	7798412	8044221	8868804	8594000	9186000	9472000

السنوات / فئة السن	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
15–19	383000	304000	279000	301000	265000	216000	223000	
%	3.93	3.17	2.74	2.79	2.59	2.04	2.05	
20–24	1311000	1207000	1135000	1220000	1153000	1002000	1010000	
%	13.47	12.57	11.15	11.31	11.26	9.45	9.31	
25–29	1694000	1696000	1770000	1973000	1748000	1725000	1794000	
%	17.40	17.67	17.40	18.29	17.07	16.28	16.54	
30–34	1438000	1453000	1695000	1771000	1698000	1805000	1847000	
%	14.77	15.14	16.66	16.41	16.58	17.03	17.03	
35–39	1211000	1235000	1309000	1371000	1350000	1554000	1644000	

%	12.44	12.87	12.86	12.71	13.18	14.66	15.15	
40–44	1124000	1113000	1225000	1340000	1240000	1320000	1387000	
%	11.54	11.59	12.04	12.42	12.11	12.45	12.78	
45–49	1060000	1085000	1144000	1096000	1096000	1169000	1186000	
%	10.89	11.30	11.24	10.16	10.71	11.5	10.93	
50–54	728000	740000	795000	872000	855000	964000	953000	
%	7.48	7.71	7.81	8.08	8.35	9.1	8.78	
55–59	513000	519000	539000	543000	546000	522000	507000	
%	5.27	5.41	5.30	5.03	5.33	4.94	4.67	
60سنة فأكثر	274000	247000	284000	302000	288000	317000	294000	
%	2.81	2.57	2.79	2.80	2.82	3	2.71	
المجموع	9736000	9599000	10175000	10789000	10239000	10595000	10845000	

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-html، تاريخ الزيارة: 2019/05/03.

الملحق رقم(02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2003-2017.

السنوات	الخدمات	البناء وأشغال عمومية	الصناعة التحويلية	الفلاحة والصيد البحري	الصناعة
2003	94997	65799	44023	2477	53
2004	102841	72869	46278	2748	713
2005	112644	80716	48785	2947	750
2006	123782	90702	51343	3186	793
2007	135151	100250	54301	3401	843
2008	147582	111978	57352	3599	876
2009	159444	122238	59670	3642	908
2010	172653	129762	61228	3806	1870
2011	186157	135752	63890	4006	1956
2012	204049	142222	67517	4277	2052
2013	228592	150910	73037	4616	2259
2014	251629	159775	78108	5038	2439
2015	277379	168557	83701	5625	2639
2016	302564	174848	89597	6130	2767
2017	325625	179303	94930	6599	2887

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على نشريات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم www. mdipi.gov.dz، تاريخ الزيارة، 2019/05/28.

الملحق رقم(03):

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level							
		LCHOM	LMDT	LINF	LGROWTH	LEAI	LFCT	LEXP	LIMP
With Constant	t-Statistic	-0.4681	-1.8757	-2.4560	-0.1210	0.8776	0.6722	-1.8578	-0.0900
	Prob.	***0.8849***	***0.3390***	***0.1354***	***0.9387***	***0.9939***	***0.9896***	***0.3471***	***0.9423***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6331	-1.3455	-2.7663	-2.7223	-4.6863	-3.6258	-0.7231	-4.1615
	Prob.	***0.7569***	***0.8576***	***0.2191***	***0.2349***	***0.0037***	***0.0433***	***0.9625***	***0.0130***
		n0	n0	n0	n0	***	**	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9668	-0.9771	-1.0774	0.8623	1.4328	3.3627	1.1965	0.7171
	Prob.	***0.2912***	***0.2871***	***0.2485***	***0.8913***	***0.9591***	***0.9996***	***0.9372***	***0.8650***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference							
		d(LCHOM)	d(LMDT)	d(LINF)	d(LGROWTH)	d(LEAI)	d(LFCT)	d(LEXP)	d(LIMP)
With Constant	t-Statistic	-5.1191	-4.5776	-7.9647	-3.0322	-3.0628	-4.9644	-4.3065	-4.1232
	Prob.	***0.0002***	***0.0010***	***0.0000***	***0.0429***	***0.0401***	***0.0003***	***0.0020***	***0.0031***
		***	***	***	**	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2146	-4.9985	-7.8545	-3.3887	-4.0403	-4.8974	-4.8092	-4.0352
	Prob.	***0.0010***	***0.0018***	***0.0000***	***0.0713***	***0.0176***	***0.0023***	***0.0028***	***0.0178***
		***	***	***	*	**	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0420	-4.6663	-8.0911	-2.9116	-2.5206	-3.5941	-4.1120	-3.9369
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0050***	***0.0135***	***0.0008***	***0.0002***	***0.0003***
		***	***	***	***	**	***	***	***

الملحق رقم(04)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

	At Level								
		LCHOM	LMDT	LINF	LGROWTH	LEAI	LFCT	LEXP	LIMP
With Constant	t-Statistic	-0.2640	-1.7791	-2.4532	-0.3233	-2.4064	0.7506	-1.9609	0.1649
	Prob.	***0.9196***	***0.3836***	***0.1360***	***0.9102***	***0.1498***	***0.9914***	***0.3017***	***0.9658***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5666	-1.3035	-2.6949	-2.1158	-4.1545	-3.6258	-0.4995	-3.9413
	Prob.	***0.7838***	***0.8689***	***0.2451***	***0.5160***	***0.0136***	***0.0433***	***0.9783***	***0.0216***
		n0	n0	n0	n0	**	**	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0733	-1.0146	-0.9894	0.9848	1.4764	3.6475	1.5345	0.8518
	Prob.	***0.2500***	***0.2723***	***0.2819***	***0.9102***	***0.9623***	***0.9998***	***0.9664***	***0.8895***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference								
		d(LCHOM)	d(LMDT)	d(LINF)	d(LGROWTH)	d(LEAI)	d(LFCT)	d(LEXP)	d(LIMP)
With Constant	t-Statistic	-5.0909	-4.5694	-7.9370	-3.0684	-3.0628	-4.9624	-4.1678	-4.1232
	Prob.	***0.0002***	***0.0010***	***0.0000***	***0.0396***	***0.0401***	***0.0003***	***0.0028***	***0.0031***
		***	***	***	**	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1882	-4.9985	-7.8270	-3.2747	-4.0584	-4.9190	-4.7971	-4.1911
	Prob.	***0.0011***	***0.0018***	***0.0000***	***0.0892***	***0.0169***	***0.0021***	***0.0029***	***0.0124***
		***	***	***	*	**	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0076	-4.6157	-8.0625	-2.9130	-2.6563	-3.5678	-3.9995	-4.0066
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0050***	***0.0096***	***0.0008***	***0.0002***	***0.0002***
		***	***	***	***	***	***	***	***

قائمة المراجع

ا– **الكتاب** :

1– ليث عبد الله القهيوي : **بلال محمود الوادي : التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، دار الحامد للنشر والتوزيع** ، عمان– الاردان ، الطبعة الأول 2012– 1433ه

2– عادل حسين : **الإفراد في الصناعة** ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندارية ، 1971

3– عبد الحليم الزيات : **التنمية السياسية " دراسة في الاجتماع السياسي** ، الجزء الثاني البنية والأهداف ، دار المعرفة الجامعية ، 2002

4– ضياء مجيد الموسوي : **الخوصصة و التصحيحات الهيكلية** " أراء و اتجاهات " ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ، بن عكنون الجزائر – ط3 ، 2005

5– ضياء مجيد الموسوي : **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،ط الثالثة 2005

6– ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب : **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001

7– بشير عبد الله بلق: **محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة من 1962 إلى 2010**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السادس، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ديسمبر 2015

8– دحماني محمد ادريوش: **سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2014/2013

9– عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004

10– محمد شيخي: **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، 2012

11– بشير عبد الله بلق: **محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة من 1962 إلى 2010**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السادس، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ديسمبر 2015.

ب- مذكرات :

1- علية عبد الباسط عبد الصمد : **اثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر 2000-2010**، رسالة ماجستير ، 2011/2010

2- محمد كريم قروف : **دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة** ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي " ام البواقي " ، 2009/2008

3- بن منصور رفيقة : **الاستقرار الوظيفي وعلاقته بأداء العاملين في القطاع الخاص دراسة ميدانية بالمؤسسة الخاصة صرموك للمشروبات الشرقية – سطيف –** رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر – باتنة ،2014/2013

4- لمزواد صباح : **دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة** ، رسالة الماجستير ،جامعة منتوري – قسنطينة-

5- نوري ياسمين : **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر : بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني 1962-2012**، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو -،2015/07/07

6- فطيمة ساسي : **اثر تطور المعروض النقدي على النمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012** ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد خضير بسكرة ، 2015/2014

7- محمدي نورة : **دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني** ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 09 مارس 2006

8- مليكه صديقي : **برامج الاصطلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية ، حالة الجزائر** – رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر ، 2007

9- ساعد بوراوي : **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي " الجزائر – تونس – المغرب** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة ، 2008

10- العايب عبد الرحمان : **البطالة وإشكالية التشغيل في إطار تعديل الهيكلي دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2004/2003

11- محمد زوزي : **تجربة القطاع الصناعي الخاص بدوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غردية** ، رسالة الدكتوراه ، 2010/2009

12- طريق صدار مسعودة : **مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خلال المؤسسة العمومية الاقتصادية الفترة 1980-2005**، رسالة الماجستير ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ،2009/2008

13- غرداين عبد الواحد : **خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية** ، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران ، 2013/2012

14- عيساوي نادية :**تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته – ملبنة نوميديا** –رسالة ماجيستير ، جامعة منتوري – قسنطينة ، 2005/2004

15- طهراوي دومة علي : **تقييم مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2014/1990** ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر 2016،3-2017

16- لعفيفي إيمان : **علاقة الضغط النفسي بالاغاراب النفسي لدى خريجي الجامعة العاملين بعقود ما قبل التشغيل** – دراسة ميدانية بولاية سطيف ، رسالة ماجستير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف " الجزائر " ، 2013/2012

17- داود خيرة : **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008/1998** ، رسالة ماجستير ، جامعة المدية ، 2010/2009

18- دحماني محمد ادريوش : **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحميل** ، رسالة دكتوراه ،جامعة تلمسان ، 2012/ 2013

19- عبد الرزاق جباري : **اثأر سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012/2001** ، رسالة الماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف 1

20- ليندة كحل الراس : **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال فترة 2000-2010** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2013

21- داود فتيحة : **إشكالية التشغيل في الجزائر في ظل النموذج الجديد لسياسة التشغيل** ، رسالة دكتوراه ت ، جامعة الجيلالي اليابس، 2015/2014

22- شلالي فارس : **دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004/2001 مع المحاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2009/2005** ، رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2005/2004

23- مسعودي زكرياء، **واقع سياسة التشغيل من خلال الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1990-2010)**،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي،2011-2012

ج – مجلات :

1– رشيد زرواتي : **القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر التطور و الطموح فالتحديات ،مهدي عوارم ،مجلة علوم الإنسان والمجتمع** ، العدد 22، مارس 2017

قائمة المراجع

2- عبد الرزاق مولاي لخضر : **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامة** – دراسة حالة الجزائر – مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، عدد 9 ، 2010

3- بو سالم أبو بكر ، بوفنش وسيلة : **التوجه نمو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،عدد خاص ، المجلد رقم 2 : افريل 2018

4- مولاي لخضر عبد الرزاق : **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2011/2000** ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر ، مجلة الباحث – عدد 2012/10

5- رفيق قروي : **الخوصصة في الجزائر : الواقع والتحديات ،مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية** ، جامعة فرحات عباس – سطيف –

6- احمد قايد نور الدين : **إدارة التعيير كأداة لتفعيل الخوصصة – حالة الجزائر –** مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الإعمال – جامعة بسكرة – العدد 2026/06

7- عمر علي الدوري، احمد ضرار إسماعيل الشمري : **الخصخصة بدائل التحول من الملكية العامة الى الملكية الخاصة** ، مجلة المنصور،العدد " العاشر " 2007، كلية المنصور الجامعة

8- علي خضير كريم :**الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي** ، جامعة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 12 العدد 2 لسنة 2010

9- رشيد زرواتي ، مهدي عوارم : **القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر التطور والطموح فالتحديات** ، جامعة برج بوعريريج – الجزائر ، مجلة العلوم الإنسان والمجتمع ،العدد 22 ، مارس 2017

10- فاطمة بوسالم ، نضال يدروج : **سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة** ، مجلة البحوث والدراسات– التجارية –العدد الثاني – سبتمبر 2017

11- رواب عمار ، غربي صباح : **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر** ،جامعة محمد خضير بسكرة – الجزائر – الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 5- 2011

12- إياد خالد شلاش المجالي: **أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009) دراسة تحليلية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 27، العدد الرابع، 2011

13- بشير عبد الله بلق: **العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005**، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013

14- ريم محمود: **محددات سرعة دوران النقود في سورية دراسة قياسية للفترة (1990-2010)**، مجلة جامعة البعث، المجلد: 39، العدد: 35، 2017

15- كامل كاظم علاوي ومحمد غالي راهي: **تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، جامعة الكوفة، الكوفة، 2013،

د- ملتقيات :

1- حاجي فطيمة ، ملتقى الوطني : **سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية** ، جامعة برج بو عريريج ، 13-14 افريل 2011

2- نهلة أبو إسماعيل : **دور السياسات التشغيل الناجحة في الحد من تنامي مشكلة البطالة** ، الملتقى الوطني الرابع حول : **سياسات التشغيل وتقليل من البطالة في** الجزائر **بين جهود برامج الحكومة ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدن**ي يومي : 23/22 نوفمبر 2017 ،جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

3- هامل مهدية ، حربي سميرة : **سياسات التشغيل بعد الإصلاح الهيكلي والمورد البشري في سوق العمل بالجزائر** ، لملتقى الوطني الرابع حول:**سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بين جهود البرامج الحكومية ومبادرات القطاع الخص ومنظمات المجتمع المدني** يومي :23/22 نوفمبر 2017 ، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

4- وزار صفية : **فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة1990 /2014**،مجمل مداخلات الملتقى الدول حول تقييم سياسات إلاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014 ، لمركز الجامعي تيبازة لجزائر

5- سعدية قصاب : **مسار التشغيل في الجزائر في الجزائر : الجهود والنتائج 1962/2012** ، الملتقي الوطني الأول حول : السياسات الاقتصادية في الجزائر : محاولة للتقييم ، جامعة الجزائر 3 ، 13 ماي 2013

ه- المواقع:

1-وزارة الصناعة والمناجم www. mdipi.gov.dz، تاريخ الزيارة، 2019/05/28.

2-الموقع الديوان الوطني للإحصائيات:www.ons.dz/emploi-chômage :تاريخ الزيارة: 2019/05/03.

3-موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،www.ansej.org.dz، تاريخ الزيارة:2019/05/05.

4-موقع الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة،www.angem.dz، تاريخ الزيارة:2019/05/05.

5-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz: تاريخ الزيارة:2019/05/28.

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة الشكر والعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص وسياسة التشغيل	
تمهيد	06
المبحث الأول : مفهوم القطاع الخاص ومتطلبات نجاحها	07
المطلب الأول : ماهية القطاع الخاص	09
المطلب الثاني: دور وأشكال القطاع الخاص	10
المطلب الثالث: متطلبات وحدود القطاع الخاص	12
المطلب الرابع: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص	14
المبحث الثاني:تطور مسار الخوصصة في الجزائر خلال الفترة 1995–2003	16
المطلب الأول: مفهوم ودوافع الخوصصة	17
المطلب الثاني: أهداف و أساليب الخوصصة	18
المطلب الثالث: أشكال وعوامل الخوصصة	20
المطلب الرابع: مسار الخوصصة في الجزائر خلال 1995–2003	22
المبحث الثالث: مفهوم سياسة التشغيل وتطورها في الجزائر	23
المطلب الأول: تعريف التشغيل و سياسة التشغيل	23
المطلب الثاني: أهداف وأنواع سياسة التشغيل	28

المطلب الثالث: أسس وأبعاد سياسة التشغيل	30
المطلب الرابع: مسار سياسة التشغيل خلال فترة 1967–1999	31
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: القطاع الخاص وتأثيره في سياسة التشغيل بالجزائر خلال الفترة 1985–2017	
تمهيد	37
المبحث الأول :تطور التشغيل ودور أجهزة دعم القطاع الخاص في ترقيته بالجزائر	38
المطلب الأول :تطور هيكل التشغيل في سوق العمل بالجزائر	38
المطلب الثاني: دور أجهزة دعم القطاع الخاص في رفع مستوى التشغيل	45
المطلب الثالث: تطور التشغيل من خلال القطاع الخاص في الجزائر .	53
المبحث الثاني: أثر القطاع الخاص عل التشغيل في الجزائر 1985–2017.	57
المطلب الأول : بناء النموذج والتعريف بتغيرات الدراسة	57
المطلب الثاني : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	59
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك	64
المطلب الرابع: تقدير معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير	70
خلاصة الفصل	80
الخاتمة	82
قائمة الملاحق	84
قائمة المراجع	90

قائمة الجداول:

الجداول	الصفحة
الجدول رقم(01): تطور القوة المشتغلة ومعدل التشغيل خلال الفترة 2000–2016.	38
الجدول رقم(02): القوة المشتغلة وفقا للنوع في الفترة2000-2016	40
الجدول رقم(03): تطور نسبة التشغيل لأصحاب مستوى التعليم العالي خلال فترة 2010-2016	41
الجدول رقم(04): يمثل تطور القوى المشتغلة لطبيعة النشاط الاقتصادي	41
الجدول رقم(05): عدد المشاريع الممولة ومناصب العمل المستحدثة من قبل (CNAC)	46
الجدول رقم (06):توزيع المشاريع الممولة من قبل (CNAC) حسب النشاط الاقتصادي.	47
الجدول رقم(07):يمثل المشاريع الممولة والوظائف المستحدثة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ)	49
الجدول رقم(08):يمثل أنماط التمويل المتاحة في إطار القروض المصغرة	50
الجدول رقم(09):عدد القروض الممنوحة خلال الفترة 2005–الثلاثي الأول 2017.	51
الجدول رقم (10):عدد الوظائف المستحدثة في إطار الوكالة.	52
الجدول رقم(11): عدد مناصب الشغل التي وفرها القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2002-2017.	53
الجدول رقم(12) :عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	54

خلال الفترة 2001-2017 .	
الجدول رقم(13):ملخص المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المصرحة خلال الفترة 2002–2017.	55
الجدول رقم (14): اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية	63
الجدول رقم (15): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية	64
الجدول رقم (16): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	68
الجدول رقم (17): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة FMOLS	70
جدول رقم (18): ملخص نتائج اختبار PP للبواقي z للنموذج	74
الجدول رقم (19): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	75
الجدول رقم (21): معامل تضخم التباين لنموذج تصحيح الخطأ	76
الجدول رقم (22): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ	78
الجدول رقم (23): اختبار عدم ثبات التباين لنموذج تصحيح الخطأ	78

قائمة الأشكال:

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (01):يوضح تطور حجم المشتغلين وفقا لفئات العمر	39
الشكل رقم(02):القوة المشتغلة وفقا للنوع في الفترة2000–2016	40
الشكل رقم(03): يمثل تطور القوى المشتغلة لطبيعة النشاط الاقتصادي	42
الشكل رقم (04):توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال فترة2003–2017	55

الشكل رقم (05): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج	72
الشكل رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	73
الشكل رقم (07): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج تصحيح الخطأ	76
الشكل رقم (08): التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج تصحيح الخطأ	77
الشكل رقم (09): استقرار نموذج اختبار تصحيح الخطأ	79